

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثامنة والخمسون

الجلسة ٤٨٣٧

الأربعاء، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد نغروبونتي .... (الولايات المتحدة الأمريكية)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي	....	السيد غاتلوف
اسبانيا	....	السيد آرياس
ألمانيا	....	السيد بلوغر
أنغولا	....	السيد غسبار مارتنز
باكستان	....	السيد أكرم
بلغاريا	....	السيد تفروف
الجمهورية العربية السورية	....	السيد عطية
شيلي	....	السيد مونيوز
الصين	....	السيد جانغ يشان
غينيا	....	السيد صو
فرنسا	....	السيد دلا سابليير
الكاميرون	....	السيد بلنغا – إبوتو
المكسيك	....	السيد بوخاليتي
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	....	السير إمير جونز باري

جدول الأعمال

الحالة في البوسنة والهرسك

رسالة مؤرخة ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2003/918)

03-54668 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في البوسنة والهرسك

رسالة مؤرخة ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2003/918)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالتين من ممثلي البوسنة والهرسك وإيطاليا، يطلبان فيهما دعوتهما للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذين الممثلين للاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهما حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد كوسلجيتش (البوسنة والهرسك)، والسيد سباتافورا (إيطاليا) المقعدين المخصصين لهما بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وما لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى اللورد بادي أشدون، الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام المتعلق بالبوسنة والهرسك.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو اللورد أشدون لشغل مقعد على طاولة المجلس.

وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وما لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى القاضي ثيودور ميرون، رئيس المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو القاضي ثيودور ميرون لشغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

وأود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس إلى رسالة مؤرخة ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن، يحيل بها التقرير الرابع والعشرين للممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام المتعلق بالبوسنة والهرسك، الوثيقة S/2003/918.

في هذه الجلسة، سيستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام المتعلق بالبوسنة والهرسك ومن رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وعند انتهاء الإحاطتين الإعلاميتين، سأعطي الكلمة لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء بتعليقات أو توجيه أسئلة.

أعطي الكلمة الآن للورد بادي أشدون، الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام المتعلق بالبوسنة والهرسك.

اللورد أشدون (تكلم بالانكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتي إلى هنا اليوم. ويسعدني

خصوصا أن أكون هنا مع زميلي القاضي ثيودور ميرون، رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، الذي عملت معه بصورة وثيقة للغاية. وسيتكلم كلانا عن خططنا المشتركة لإنشاء قدرات محلية لمقاضاة مرتكبي جرائم الحرب في البوسنة والهرسك. كما أعرب عن سعادتي لوجودي هنا مع زميلي سفير البوسنة والهرسك. وكان أحد معالم العام الماضي إنشاء شراكة وثيقة بصورة متزايدة بين السلطات البوسنية وبيننا. ولا أشيد بالسفير فحسب، وإنما أيضا بالسلطات في البوسنة والهرسك على كل ما فعلته للتمكين من ذلك.

أولا، أود أن أعطي المجلس صورة أكثر تعميما للحالة في البوسنة والهرسك. ويغطي تقريري المقدم إلى الأمين العام، المرفق بالوثيقة S/2003/918، والذي جرى تعميمه على أعضاء المجلس، الفترة من ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٣. وسيكون ذلك التقرير أساس إحاطتي الإعلامية اليوم.

وحينما كنت هنا آخر مرة كان ذلك بعد أن شغلت منصبي لفترة لم تزد على أربعة أشهر إلا قليلا. وإذا كنت أتذكر على النحو الصحيح، فإنني تكلمت حينئذ عن أولوياتي ونواياي وخططي للمستقبل. واليوم أود أن أحيط المجلس علما بآخر التطورات عما فعلناه وفقا لتلك النوايا الأصلية، وعن الإنجازات المحددة التي تحققت في العام الماضي. واسمحوا لي بأن أشدد على أن هذه الإنجازات ليست إنجازاتي؛ فهي إنجازات المجتمع الدولي وهو يعمل في شراكة مع السلطات في البوسنة والهرسك. وسأنتقل بعد ذلك إلى ما نعتقد نحن في مكتب الممثل السامي أنها التحديات التي ما زالت تنتظرنا.

إنني واع بأن وقت المجلس واهتمامه قد استغرقتهما، لأسباب واضحة، الحوادث التي وقعت في أماكن أخرى من العالم منذ تقديم تقريري الأخير. ولم تعد البلقان – لحسن الطالع، واسمحوا لي بأن أؤكد ذلك – في لب المشاكل المدرجة في جدول الأعمال الدولي. وفيما يتعلق بوجود اهتمام متجدد بالبلقان، فذلك لأن ما حصل هناك نتيجة لاحتلال الأمم المتحدة مركز الصدارة في مسائل تحقيق الاستقرار يوفر لنا الفرص أكثر من المصاعب.

وبعيدا عن وهج أضواء وسائط الإعلام، فإن العمل البطيء وغير البراق – لكنه حيوي – في ترسيخ السلام في البوسنة مستمر. ولا أزال برما بسرعة ذلك العمل، كما يجب أن أكون في الواقع؛ وأخشى أن أكون معروفا تماما، لدى الموظفين التابعين لي ولدى بعض الناس في البوسنة والهرسك على حد سواء، بأنني نافذ الصبر بصورة كبيرة. وأعتقد، إلى حد ما، أن البوسنة والهرسك بحاجة إلى أشخاص أقل صبرا. ولكن بالرغم من أنني ما زلت نافذ الصبر، يسرني أن أبلغ المجلس بأنني أعتقد أنه يجري إحراز تقدم حقيقي.

وتحت الشعار الذي بدأنا به ولايتي – "العدالة والوظائف" – أبقينا تركيزنا الأساسي على الأولويتين الرئيسيتين: ألا وهما إرساء سيادة القانون وإصلاح اقتصاد البوسنة والهرسك الضعيف والمعتمد على العون. وقد يجادل أحد بأن هاتين الأولويتين كان ينبغي لنا أن ندفع بهما في السابق، ولكن الآن يجري الدفع بهما قدما بسرعة – ولبعض الأشخاص بسرعة لا تبعث على الارتياح.

وتواصل عملية رفع مستوى قوات الشرطة في البوسنة والهرسك إلى المستويات الدولية تقدمها السريع. وقد استمرت بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي التي بدأت من حيث توقفت الأمم المتحدة في مراقبة وتعليم ضباط الشرطة الذين دربتهم قوة الشرطة الدولية وصدقت عليهم.

إن المهمة الجبارة المتمثلة في إصلاح القضاء بأسره ونظام المحاكم ما زالت تتقدم سريعا، كما أنها في طريقها إلى الاكتمال في الأشهر الخمسة أو الستة القادمة، إلى حد كبير بفضل العمل الاستثنائي الذي قام به زميلي بيرنارد فاسيير، كبير نواب الممثل الخاص، الذي، بموافقتكم، سيدي الرئيس، قد يضيف قليلا لاحقا، لا سيما بشأن مسائل جرائم الحرب المحلية.

وإنني بفضل ذلك العمل، أفخر بأن يكون بوسعي إبلاغ المجلس بأنه، نتيجة للجهود التي يجري بذلها، وليس أقلها الجهود التي تبذلها السلطات نفسها في البوسنة والهرسك، أصبحت البوسنة والهرسك الآن أول بلد في البلقان يتوفر لديه المتطلب الأولي اللازم لدولة معاصرة: ألا وهو الفصل الكامل بين السلطتين القضائية والتنفيذية. وقد أنشانا الآن مجلسين مستقلين للقضاء والادعاء لضمان المحافظة على ذلك الفصل على النحو السليم.

وفي غضون ذلك، أنشئت من البداية محكمة الدولة الجديدة، بأفرقتها الخاصة للجريمة المنظمة. ووُظف فيها مدعون عامون وقضاة دوليون وبوسنيون، يعملون في شراكة، مسلحين بقوانين جنائية وبقوانين للإجراءات الجنائية وضعها القانونيون البوسنيون. وقد استحدث ذلك الهيكل في شهر كانون الثاني/كانون الثاني/يناير الماضي والمحكمة تحاكم الآن المجرمين وتدينهم. وعما قريب ستنظر الدائرة الخاصة في أكبر قضية للاتجار بالبشر في تاريخ البوسنة والهرسك وهي قضية لم تقتصر على الاتجار بالنساء، بل إن المتهمين، إذا ثبتت إدانتهم، سيكونون من ضمن الذين احتجزوا مساحة محددة من البوسنة والهرسك رهينة لأمد طويل.

لكن ما نسعى إلى القضاء عليه لا يقتصر على الشبكات الإجرامية المنظمة. فقد بدأنا في العام الماضي بطريقة منظمة مهاجمة الشبكات التي توفر المساندة والدعم لمجرمي الحرب أيضا. وباتخاذ إجراء فعال لتجميد حساباتهم في المصارف والتحري عن أعمالهم وعن طريق فرض قيود على حريتهم في السفر من خلال عمليات الاتحاد الأوروبي لحظر منحهم تأشيرات دخول، نضيق ببطء الخناق على رقاب أمثال رادوفان كاراديتش والذين ساعدوه على الهروب من العدالة، وبذلك يصبح تقديمهم إلى العدالة حتميا.

لكن يوجد بالطبع طريق طويل جدا أمامنا ولا أريد بأي حال من الأحوال أن أهون من مشاق الطريق الذي يتعين علينا أن نقطعه. ومع ذلك بدأ حكم القانون يحل، خطوة خطوة، محل الخروج على القانون في البوسنة والهرسك.

وعلى الجبهة الاقتصادية، بدأنا في قيادة جرافة عبر كتلة الممنوعات واللوائح الروتينية التي تكبل أيدي أرباب الأعمال وتمنع روح المبادرة الجريئة وتردع الاستثمار. وقد كون مجتمع رجال الأعمال في البوسنة ما يعرف باسم ”لجنة الجرافة“، وهي فريق من ممثلي الأعمال التجارية المحلية – وأشدد على ”المحلية“ – يقوم بإعداد إصلاحات جادة وعملية يقدمها للحكومات والبرلمانات لاعتمادها، في أول حوار بين المجتمع المدني والحكومة. وقد حقق نجاحا كبيرا.

وتصدت سلطات البوسنة والهرسك، الحكومات والبرلمانات، للتحدي الذي أطلقه مجتمع الأعمال في البلد. وقد صدر ٥٠ إصلاحا اقتصاديا في غضون ١٨٠ يوما لتسهيل تكوين الشركات وبداية الأعمال ويوجد ٥٠ إصلاحا آخر قيد الإصدار. وبالتأكيد لا يمكن أن يكون عدد البلدان التي أصلحت اقتصاداتها لتحرير أسواقها بهذه السرعة كبيرا في هذا المبنى.

مرة أخرى، لا يزال الطريق أمامنا طويلا ولكن، مثلما ذكر في التقرير القطري الأخير عن البوسنة والهرسك

الصادر عن صندوق النقد الدولي – وهو لا يعرف بتقديم الإطراء السهل – يتم الآن تعزيز الإطار الاقتصادي الكلي بخطى حثيثة جديرة بالإشادة. والواقع أن التقرير يقول إن إطار الاقتصاد الكلي تعزز في العام الماضي بسرعة أكبر من السرعة التي عهدها الصندوق سابقا في بلدان مشابهة في مواقف مشابهة.

وفي الوقت الحالي، ومنذ فترة من الزمن نعمنا بتضخم منخفض وبعملة مستقرة، ويرجع الفضل في ذلك بقدر ليس بقليل إلى العمل الممتاز الذي أنجزه البنك المركزي ومحافظه، بيتر نيكول، وهو أحد البناة الأساسيين للاستقرار الاقتصادي في البوسنة والهرسك وأحد الأبطال المغمورين في تنفيذ عملية السلام.

نحن الآن بصدد الإصلاحات الهيكلية الكبرى الأخرى، بداية بالمالية العامة التي تؤثر على المواطن العادي. وقد صمم الهيكل الحكومي في البوسنة والهرسك الشديد التعقيد والمتسم باللامركزية الشديدة لحماية المصالح السياسية للجماعات وليس للوفاء باحتياجات فرادى المواطنين. وأحد التغييرات التي يتعين على البوسنة والهرسك إدخالها هو التغيير من هيكل مصمم لحماية مصالح المجموعات إلى هيكل مصمم لحماية المواطنين فرادى. وذلك النظام – وهو بالطبع نتيجة لاتفاق دايتون – يعني أن يكون لدى البوسنة والهرسك ١٣ رئيس وزراء و ١٠ جمعيات للكانتونات وخمسة رؤساء جمهورية وأربعة مستويات للحكومة وثلاثة برلمانات وجيشان وهيكل إداري شاسع لا يمكن تحمل تكاليفه إذا أريد للأموال أن تذهب إلى المواطنين العاديين بدلا من جهاز الحكم والبيروقراطية.

لذلك بدأت سلطات البوسنة والهرسك هذا الصيف في إصلاح نظام العوائد عن طريق إنشاء سلطة ضريبية واحدة على مستوى الدولة عوضا عن إدارتي الجمارك والضرائب العفنتين المفعمتين بالفساد اللتين تعملان الآن. وسيؤدي هذا النظام أيضا إلى استحداث نظام ضريبة قيمة مضافة حديثة على النمط الأوروبي في جميع أرجاء البوسنة والهرسك. والتاريخ المستهدف هو أول كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ – بعد عامين من التاريخ الذي نعتقد أن التشريع سيصدر فيه وهو نهاية هذا الشتاء. واعتقد أننا إذا نجحنا في تحقيق ذلك، استحداث نظام ضريبة القيمة المضافة في هذا البلد المفتت في هذا الوقت القصير، فسيكون ذلك مثيرا للإعجاب حيث أنه سيكون أسرع مما أنجزه أي بلد آخر مرتين ونصف. لكن ذلك هو هدفنا ونحن مصممون على الالتزام به.

إن تأمين قاعدة للعوائد جزء واحد فقط من الصورة الكاملة، وهو بالطبع سبب اتفاق السلطات على تخفيض الإنفاق العام وإصلاح الإدارة العامة وتقليص حجم القطاع العام. هذه مهمة رئيسية ومحورية وعاجلة يتعين تنفيذها في العام القادم. ومثلما صرح الصندوق أخيرا، بدأت بالفعل مزايا هذه التغييرات في النظام تصبح محسوسة. وبينما نخفض الإنفاق العام، يمكن أن نتوقع توفيرا في ميزانية العام القادم يقرب من ١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وينبغي أن نتمكن من إعادة الأموال الموفرة إلى مواطني البوسنة والهرسك.

وأعتقد أنه يمكنني القول إن جدول الأعمال الذي حددته في العام الماضي قد بدأ في التبلور وأن الإصلاحات بدأت في الظهور. ولن أقلل من صعوبة المهمة التي تنتظرنا، ولكننا مع ذلك وصلنا بصورة عامة إلى ما كنت أرجو أن نصل إليه حينما خاطبت المجلس قبل عام.

قد يجد المجلس أن الأمر الذي قد يكون مشجعا حتى أكثر من ذلك هو تحول قد يكون قياسه أصعب ولكنه أكثر أهمية مما اعتقد أننا بدأنا نلمسه. إن تغيير ”عتاد“ الدولة –

أي مؤسساتها – أصعب بكثير من تغيير ''برمجيات'' الدولة – بمعنى وجهات نظر البشر وشعورهم بالانتماء. ولكن يبدو أن هذا التغيير قد بدأ يحدث أيضا وإن كان ببطء. وقد حدث تحول في الثقافة السياسية وفي أسلوب التفكير. وبالطبع قد يكون من السهل أن نبالغ في وصف الحالة، ولكن هناك بوادر على أن السلطات البوسنية بدأت تبتعد عن سياسات المواجهة القديمة والعقيمة التي سادت في فترة ما بعد الصراع مباشرة وتتحرك الآن صوب سياسات أكثر عقلانية وواقعية تركز على القضايا اليومية الأساسية التي تشغل الناخبين والمواطنين.

لكن هذا لا يعني بالطبع أن العداوات القديمة ذهبت أدراج الرياح أو أن الشكوك المتأصلة قد تلاشت. فهي لا تزال موجودة وسيكون من المدهش أن تتلاشى نظرا لأنه لم تمر سوى سبع سنوات على حرب قتل فيها ٢٥٠ ٠٠٠ إنسان مما يشكل معدلا من سكان البوسنة والهرسك أعلى من معدل قتلى معظم البلدان الأوروبية في الحرب العالمية الثانية. مع ذلك، أعتقد أن أحداث العام الماضي تعطي سببا لبعض التفاؤل المشوب بالحذر. واسمحوا لي أن أفسر السبب.

منذ بداية العام شكلنا أربع لجان، تتكون كل منها من ممثلين من البوسنة والهرسك بالكامل – ودعوني أشدد – تحت رئاسة دولية. نحن نترأس ولكنهم يعملون. وتلك اللجان مكلفة بمعالجة قضايا أربع شائكة للغاية يواجهها البلد، وهي قضايا كنا نعتقد حتى وقت قريب أنها أصعب وأكثر حساسية من أن تناقش، وهي: تشكيل إدارة ضريبية على مستوى الدولة، وقد أشرت إليها قبل دقائق؛ واستحداث نظام على مستوى الدولة لقيادة القوات المسلحة وللسيطرة عليها والتخلي عن القيود التي فرضها اتفاق دايتون؛ وتكوين جهاز استخبارات حديث يخضع للمساءلة على نحو ديمقراطي؛ والتوحيد السياسي والإداري لمدينة موستار التي لا تزال مقسمة بصورة فظيعة.

قد يكون من السابق لأوانه أن نقول بشكل قاطع إن هذه اللجان ستنجح في عملها ولكن البوادر الأولى مشجعة جدا. فلجنة موستار التي شكلت قبل وقت قصير، من المتوقع أن تقدم تقريرها في نهاية العام ولكن اللجان الثلاث الأخرى عملت في جو من الحوار الأصيل والبنَّاء وتقدمت بإصلاحات تشريعية عالية الجودة تتبع النمط الأوروبي إلى الحكومات والبرلمانات حتى تعتمدها في غضون الشهرين القادمين.

وأزعم أن هذه الإصلاحات هي من وجوه كثيرة أهم إصلاحات تجري منذ نهاية الحرب في البوسنة قبل ثمانية أعوام تقريبا، وهي هامة لأنها تتحرر للمرة الأولى من سجن دايتون. وهي تستخدم للمرة الأولى فقرة مهملة في اتفاق دايتون للسلام، تتيح للكيانات نقل بعض الاختصاصات من مستوى الكيان إلى الدولة في مجالات من قبيل الضرائب والدفاع والمخابرات وقد قوى ذلك الدولة بوصفها جهازا فعالا في البوسنة والهرسك. كما وفر طريقة يمكن بها للثلاثة المشتركين في حوار بناء أن يديروا المفتاح الذهبي الذي يفتح باب سجن دايتون.

وبهذه الطريقة، تبني السلطات البوسنية في آخر الأمر، من خلال المؤسسات البوسنية، على الأسس الموضوعة في دايتون، من خلال توافق الآراء وليس عن طريق الفرض بواسطة المجتمع الدولي، من أجل بناء دولة أكثر رشدا وأقل تكلفة وأكثر استدامة. وجارٍ استخدام دايتون، لا كما كان يستخدم في الماضي بقصد إعاقة الإصلاح، بل للتمكين منه. فقد بدأنا في تعديل دايتون من داخل دايتون، وذلك بالاتفاق بين الشعوب. فأصبح دستور البلد الآن في الواقع ملكا لأهله، وليس ملكا للمجتمع الدولي.

ولعلي أؤكد أن هذا لم يحدث بسبب السلطة القسرية للممثلين السامين أو التهديد بالفرض أو الإلغاء، بل

حدث بفضل قوة الجذب المغناطيسية للهياكل الأوروبية الأطلسية، متمثلة في منظمة حلف شمال الأطلسي، والاتحاد الأوروبي. وقد أصبحت قوة الجذب هذه قد أصبحت مساوية في القوة للبلاء المتمثل في سلطات بون، وستصبح في رأيي أكثر قوة، منها. وقد بدأ ذلك حقا في الرسوخ. وهذا العامل أكثر من أي تهديد من جانبي هو الذي أدى إلى واقع التغييرات التي تم إدخالها من خلال اللجان الأربع التي أشرت إليها من قبل.

وقد بدأت أهمية هذه الحقيقة، في رأيي، تتضح بالفعل. فلسنا فقط قادرين باطراد على وضع العلامات في مربعات خطة تنفيذ البعثة التي وضعها مكتب الممثل السامي، وهي الوثيقة التي نسترشد بها في تحركنا صوب إجراء تغيير في مهمة المكتب، ولكننا قادرون بصفة متزايدة على أن نفعل ذلك دون اللجوء على فترات إلى استخدام السلطات الطارئة، بل التي يمكن وصفها بالوحشية، المنوطة بمكتبي. والواقع أن من دواعي سروري أني لم أحتج هذا العام لفرض أكثر من نصف القوانين والتعديلات التي فرضتها العام الماضي، وهو اتجاه أرجو وأتوقع أن يستمر في العام ٢٠٠٤. وهو اتجاه خططنا لحدوثه وها هو يحدث بالفعل.

هذه هي الأنباء الحسنة، وأظن أنه يوجد منها قدر لا بأس به. وهناك بطبيعة الحال الأنباء السيئة، وأخطئ إن لم أبين الخطوط العريضة للمهمة التي تنتظرنا.

ما زالت سرعة الإصلاح أبطأ مما ينبغي. وقد تكون البراعم الخضراء للنظام السياسي الذي وصفته بدأت في الظهور، ولكني يجب أن أؤكد أنها لا تزال هشة ويمكن بسهولة أن تموت. والمؤسسات الجديدة التي أنشأناها ضعيفة ينقصها التمويل وكثيرا ما يتعطل أداؤها. وقد تكون قوى الإجرام والإعاقة والتفكيك في السياسة البوسنية آخذة في التراجع، ولكنها لا تزال قوية للغاية. فالعدو ما زال هناك.

ويؤدي بي ذلك أخيرا إلى الموضوع الفني لمناقشتنا اليوم، وهو العمل الذي لم يكتمل في تقديم مجرمي الحرب في البوسنة والهرسك للعدالة وضرورة إعداد قدرة محلية تستطيع تسلم أعمال المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

ولست بحاجة إلى تذكير أعضاء مجلس الأمن بأن القرار ١٥٠٣ (٢٠٠٣)، المتخذ في ٢٨ آب/أغسطس، أشار إلى أن إنشاء دائرة لجرائم الحرب ضمن محكمة دولة البوسنة والهرسك شرط مسبق لا غنى عنه لتحقيق الأهداف المتوخاة من استراتيجية إنجاز المحكمة الجنائية ليوغوسلافيا السابقة، ولدفع عملية السلام والمصالحة قدما للأمام. وأقول إنه أيضا لا غنى عنه في مهمة إضفاء صفات الدولة على البوسنة والهرسك. وأتفق تماما بالطبع مع هذا القرار، وأعتز بأني سوف أترك الكلمة لزميلي القاضي ميرون، رئيس المحكمة، الذي سوف يتكلم في هذا الموضوع من وجهة نظر المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

ولكني قبل أن أفعل ذلك أود أن أبدي بضعة ملاحظات موجزة. ولعلي أولا أبرز التزام مكتبي وجميع الوكالات الدولية الأخرى في البوسنة والهرسك بكفالة نجاح هذا المشروع. وندرك تماما التأثير الخبيث الذي لا يزال بعض مجرمي الحرب الذين صدرت بحقهم لوائح الاتهام، مثل السيد كاراجيتش، يمارسونه على البيئة السياسية في البوسنة. وربما لم يعد السيد كاراجيتش قادرا على وقف عملية الإصلاح، ولكنه يبقى لعنة خبيثة تخيم فوق البلد بأكمله، وكلما أسرعنا بإزالتها كان ذلك أفضل. ونعلم أن السلام لا يمكن أن يوصف بالرسوخ الكامل حتى يتم تقديم مرتكبي الجرائم البشعة أخيرا للعدالة.

غير أنه لا جدوى من طلب الغايات ما لم يكن لدينا الاستعداد أيضا لطلب الوسائل. وقد قمنا مجتمعين ببداية حسنة. وبأمر من مجلس الأمن ومجلس تنفيذ السلام، قام

مكتب الممثل السامي والمحكمة الجنائية ليوغوسلافيا السابقة، بالاشتراك مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا والسلطات في البوسنة والهرسك، بإصدار توصيات مفصلة بإنشاء دائرة لجرائم الحرب ضمن نطاق محكمة دولة البوسنة والهرسك. وقد تولى قيادة هذا الجهد بمهارة عظيمة وتفان، في نطاق مكتبي، صديقي وزميلي السفير برنار فاسييه، الجالس ورائي.

وقد كلفني المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام بإنشاء فرقة عمل للتنفيذ، برئاسة مكتبي ووزير العدل في البوسنة والهرسك. وأنشأت فرقة العمل المذكورة بدورها عددا من أفرقة العمل لمعالجة المسائل المحددة ذات الصلة بالمشروع، من قبيل تجديد المباني التي ستجري فيها المحاكمات، وإعداد الإطار القانوني، واستعراض وإحالة قضايا المحكمة الجنائية ليوغوسلافيا السابقة وغير ذلك من المسائل المرتبطة بها، وليس أقلها حماية الشهود.

ويعكف مكتبي أيضا على إنشاء قوة فعالة للشرطة على مستوى الدولة، تتمتع بسلطات للتحقيق وإنفاذ القانون. ويتوخى أيضا إقامة إدارة لحماية الشهود، ينتظر أن تبدأ العمل في أوائل العام المقبل. وستحتاج تلك الإدارة إلى التوسع في أثناء العام حتى يتسنى لها أن توفر الحماية للشهود في قضايا جرائم الحرب.

ومن المسائل الأخرى التي سيلزم تناولها في الشهور المقبلة عدم وجود مرفق احتجاز على مستوى الدولة حاليا للوفاء بهذا الغرض. وسوف يلزم لفرقة العمل الخاصة بالتنفيذ أن تتصدى لهذا الأمر، فضلا عن المشاكل الأخرى الكثيرة التي يتعلق بها هذا المشروع.

وهكذا نحرز بعض التقدم. ولكن لعلي أؤكد، وأعلم أن القاضي ميرون وبرنار فاسييه سيفعلان مثلي، أن كل هذا مرهون بالعثور على تمويل كاف. وإذا أردنا الغاية، فلا بد من أن نريد الوسيلة. وأود أن أذكر المجلس بأن المشروع قد قدرت تكلفته بمبلغ ٢٨ مليون يورو للخمس سنوات الأولى، مضافا إليها ١١ مليون يورو إضافية لتشييد سجن على مستوى الدولة وتشغيله، إذا اخترنا اتباع ذلك الطريق.أما الذين يجدون في ذلك تكلفة عالية فأدعوهم إلى مقارنتها بتكاليف تشغيل المحكمة في لاهاي. ولكن في البداية، سوف يتعين تشغيل هذين المشروعين بالتوازي. وستجري تغطية بعض التكلفة الإضافية بطبيعة الحال من ميزانية البوسنة والهرسك، ولكنها ستتطلب تمويلا دوليا كبيرا أيضا لا محالة.

لقد تلقينا بالفعل تعهدات بالتمويل من عدة حكومات، وأشعر بالامتنان والتقدير في هذا الصدد لحكومات ألمانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وإيطاليا. ولكننا لم نقترب من الأهداف بعد. ولهذا السبب أناشد جميع الأعضاء أن يمارسوا القدر الأقصى من التأثير ضمانا لأقصى قدر من الحضور في مؤتمر المانحين في لاهاي في نهاية هذا الشهر.

والخلاصة أني أرانا قريبين من إنجاز المهمة في البوسنة والهرسك. وقد اقتربنا من أول نجاح تاريخي نحققه في عملية تنفيذ السلام الجديدة نسبيا ولكنها شديدة التعقيد. بيد أننا لا نستطيع أن نضع نهاية لحرب البوسنة والهرسك الرهيبة، ولا نستطيع أن نجلب السلام لأقارب وأحباء ضحايا الحرب البالغ عددهم ٢٥٠ ٠٠٠ شخص، حتى يقدم للعدالة من يحملون وزر تلك المعاناة. فنحن ندين لهم بنجاح هذا المشروع. وأرى أننا سننجح.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر اللورد أشدون على إحاطته الإعلامية الشيّقة والشاملة للغاية.

أعطي الكلمة الآن لرئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، القاضي ثيودور ميرون.

القاضي ميرون (تكلم بالانكليزية): من دواعي لشرف العظيم لي أن أخاطب المجلس اليوم. والشرف يتضاعف لأني أمثل أمام المجلس بصحبة لورد أشدون، الذي ما برح منذ سنوات عديدة، خادما واسع الحيلة لا يكل للمجتمع الدولي. وأنا أشيد بحكمته، وتفانيه، والتزامه ومهارته.

استمع المجلس من لورد أشدون عن جوانب شتى من عمله في البوسنة والهرسك خلال العام الماضي. وأود هنا أن أضيف قليلا من عبارات التأييد والإفاضة بشأن جانب معين من ذلك العمل – إنشاء دائرة خاصة بجرائم الحرب في المحكمة الوطنية للبوسنة والهرسك.

كان إنشاء دائرة جرائم الحرب في سراييفو، كما يعرف الأعضاء، مبادرة مشتركة بين مكتب الممثل السامي والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وفي شهر شباط/فبراير الماضي، طرح سلفي، السيد كلود جوردا، بصفته رئيسا للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والسيد برنارد فاسيير، نائب لورد أشدون الرئيسي، اقتراحا مشتركا رسم هيكل وتمويل دائرة جرائم الحرب . وقد تشرفت مرتين بمخاطبة المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام بشأن هذا الاقتراح، وأنا أشعر بالامتنان لأن المجلس التوجيهي أيد المشروع في حزيران/يونيه. وأنا ممتن أيضا لأن مجلس الأمن أضاف موافقته على دائرة جرائم الحرب في القرار ١٥٠٣ المؤرخ ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٣، ودعا إلى ''إنشائها بسرعة'' وحث مجتمع المانحين على دعم المشروع ماليا.

وإننا ننتقل الآن من مرحلة وضع الخطط إلى مرحلة العمل. وفي وقت لاحق من هذا الشهر، سوف تستضيف المحكمة الدولية في المحكمة في لاهاي مؤتمرا للمانحين تحت إشراف مكتب الممثل السامي. وينبغي لذلك المؤتمر، الذي يستند في أعماله على اجتماعات سابقة في سراييفو، أن يرسي الأساس المالي لدائرة جرائم الحرب، الذي هو، كما أوضح لورد أشدون، أساسي تماما لنجاح هذا المشروع. وبمجرد إرساء ذلك الأساس، ستنشأ مجموعة من أفرقة العمل لتناول الكثير من السياسات المفصلة اللازمة لتشغيل دائرة جرائم الحرب. وستتناول تلك الأفرقة، المكونة من ممثلين من مكتب الممثل السامي، والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والإدارات ذات الصلة من حكومة البوسنة والهرسك، والمجموعات المهتمة مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس أوروبا، وبعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي، مسائل مثل النظام الداخلي والأدلة، وحماية الشهود، والتحقيقات، والاحتجاز ونقل القضايا والأدلة من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

وستؤدي دائرة جرائم الحرب في سراييفو عددا من الوظائف الهامة، وسوف تسهم إسهاما حاسما في تحقيق أهداف المجتمع الدولي الهامة.

أولا، من منظور المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، سيكون إنشاء دائرة جرائم الحرب، كما أشار مجلس الأمن في القرار ١٥٠٣ (٢٠٠٣) بمثابة ''شرط أساسي'' لنجاح استراتيجية الإنجاز للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، المخطط لها أن تكمل مهمتها في الإطار الزمني الذي حدده مجلس الأمن. واستراتيجية الإنجاز هذه بها عدد من العناصر، من بينها تركيز أعمال المحكمة بشكل أكثر إحكاما على محاكمة أكبر الزعماء الذين يشتبه في أنهم، أو يتهمون بأنهم، أكثر الناس مسؤولية عن الجرائم الواقعة في داخل اختصاص المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ووضع سلسلة من الإصلاحات الإجرائية الداخلية الرامية إلى تحسين كفاءة إجراءات

المحكمة. وقد اعتمد بالفعل عدد من تلك الإصلاحات. وستعتمد إصلاحات أخرى قريبا.

وفي إطار هذه الاستراتيجية العامة للإنجاز، سينهض وضع عملية منظمة لنقل قضايا معينة من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة إلى مؤسسة قضائية تابعة لحكومة البوسنة الآخذة في الظهور، بدور حيوي. وسوف يسهم إنهاء عمل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بطريقة معقولة حسنة التوقيت في عملية إعادة البناء والمصالحة في المنطقة. وستشكل استراتيجية الإكمال المنظم هذه عنصرا أساسيا في التركة التي ستخلفها المحكمة لجهد المجتمع الدولي لمحاسبة من يرتكبون فظائع مروعة.

ثانيا، سوف يسهم إنشاء دائرة جرائم الحرب، كما بين لورد أشدون إسهاما مباشرا في تحقيق خطة تنفيذ بعثة مكتب الممثل السامي. وسوف تسهم دائرة جرائم الحرب إسهاما قويا في جهود المكتب الشاملة لإرساء أساس قوي لحكم القانون في المؤسسات الوطنية للبوسنة والهرسك. وسيحمل المدعون العامون والقضاة المحليون ما سيكتسبونه من خبرة في دائرة جرائم الحرب إلى الأعمال التي سيضطلعون بها في مجالات أخرى من مجالات إنفاذ القانون.

ثالثا، سوف تكفل دائر ة جرائم الحرب أن تجرى محاكمة مجرمي الحرب في البوسنة والهرسك بطريقة كفؤة منصفة، ووفقا للمعايير القانونية المعترف بها دوليا.

ولا يمكننا في الوقت الحاضر، للأسف أن نعتمد اعتمادا تاما على المؤسسات القائمة في البوسنة والهرسك. بالرغم من إعادة الإنشاء التدريجية للمؤسسات الديمقراطية وعودة السلام إلى البلد، لا تزال المحاكم المحلية تعاني من مصاعب هيكلية هامة، وأيضا من نقص التعاون بين الهيئات المعنية؛ والضغوط السياسية التي تمارس على القضاة والمدعين العامين؛ والتكوين الأحادي العرق للمحاكمة المحلية في كثير من الأحيان؛ والتحيز العرقي؛ والمصاعب الكامنة في توفير الحماية الفعالة للضحايا والشهود؛ وعدم توفر التدريب الكافي لموظفي المحاكم.

وعلى حين شرع مكتب الممثل السامي في إجراء إصلاحات هامة جدا وواسعة النطاق للنظام القضائي، لن تكتمل عملية الإصلاح قبل عدة سنوات. ويتيح إنشاء دائرة متخصصة لجرائم الحرب تضم قضاة دوليين في سنواتها الأولى أفض فرصة لإقامة العدالة على نحو سريع، وبالتالي، التقدم بعملية المصالحة بطريقة حسنة التوقيت. ولا يمكن الآن لسوء الطالع التفكير في إمكانية إجراء محاكمات تتوفر لها المصداقية على الصعيد الدولي في عن جرائم الحرب في محاكم خاصة بالكيانات أو الكانتونات.

ويمكن أن يضطلع إنشاء دائرة جرائم الحرب ونجاحها بدور حاسم في الإعراب عن التزام المجتمع الدولي بكفالة العدالة في البوسنة والهرسك. ويمكن أن يسهم ذلك في النمو القوي لحكم القانون. ويمكن أن ينهض نقل المسؤولية إلى شعب البوسنة والهرسك نفسه عن المحاكمة على جرائم الحرب المرتكبة على أراضيه بدور بالغ الأهمية في خدمة قضية إعادة بناء ذلك البلد وإدماجه في المجتمع الدولي وأوروبا.

ولا يزال يتعين الاضطلاع بقدر هائل من العمل قبل أن يتسنى للدائرة أن تؤدي مهامها. ويتراوح العمل بين بناء وتجديد المباني اللازمة لكي تكون مقرا للدائرة، وسن القوانين والقواعد والأنظمة، وتوظيف القضاة والمدعين العامين المحليين والدوليين، وإنشاء آليات لنقل الأدلة والمتهمين. ويجب أن يشارك المجتمع الدولي مشاركة تامة في هذه المهمة

إذا ما كان لمشروع ابتكاري أن يتحول إلى حقيقة واقعة. وأنا أناشد أعضاء المجلس أن يؤيدوا المشروع تأييدا حارا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر القاضي ميرون على إحاطته وملاحظاته.

السيد بلوغر (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، أشكركم على عقد هذا الاجتماع الهام. وأود في البداية أن أشكر اللورد أشدون والقاضي ميرون، لا على تقاريرهم الهامة والشاملة فحسب، بل أيضا على العمل الذي يقومان به في الميدان.

إن ممثل إيطاليا الدائم سيقدم آراء الاتحاد الأوروبي لاحقا، وهي آراء نؤيدها بالكامل. وعليه فإن بياني سيقتصر على بعض الملاحظات العامة بشأن العدالة الجنائية.

إن التركيز على هذه المسائل يشكل تحديا خاصا في اجتماع يشرفه حضور متكلمَين، هما اللورد أشدون والقاضي ميرون، رئيس المحكمة الخاصة ليوغوسلافيا السابقة، ويمثل كل منهما، بطريقته الخاصة، آفاق إعادة بناء البوسنة والهرسك على أساس من العدالة وسيادة القانون.

أتمنى لكليهما التوفيق في جهودهما لتعزيز هذه العملية الشاقة والدقيقة، والمتسمة بدرجة قصوى من الأهمية، في البوسنة والهرسك.

إننا نشارك اللورد أشدون في تقييمه للحالة الراهنة في البوسنة والهرسك. فقد حدث فعلا تقدم ملحوظ، وتحسن في نواح رئيسية، كالأمن والاقتصاد، والاستقرار النقدي، وعودة اللاجئين، والضمانات الدستورية للمساواة بين المجموعات العرقية الثلاث.

ولكن، من جهة أخرى، ما زالت هناك مشاكل وصعوبات، تشتمل بشكل خاص على الشلل الجزئي في مؤسسات الدولة والانقسامات العرقية سيئة الصيت. وبعد انقضاء سبع سنوات على دايتون، فإن البوسنة والهرسك ما زالت تمر في حالة أكثر تعقيدا مما هو الحال في البلدان التي تمر في مرحلة انتقالية.

ونشيد باللورد أشدون على تركيز عملية الإصلاح على سيادة القانون، وإعادة التأهيل الاقتصادي وتوطيد هياكل الدولة. فهي خطوات هامة في الاتجاه الصحيح. ونؤيد نهج الممثل السامي تجاه الإصلاحات في هذه المجالات. وينبغي أن تؤدي لجان الإصلاح دورا هاما، خاصة في مجال الدفاع والضرائب وخدمات الاستخبارات، وكذلك فيما يتعلق بمدينة موستار كما أوضح اللورد أشدون.

إن التقدم في البوسنة والهرسك يعتمد إلى حد كبير على الشعور بالملكية الذي تعمل السلطة على تنميته. ولا يمكن أن يكون مستقبل المنطقة مستقبل إقليم يدار من الخارج. بل يجب بدلا من ذلك أن تنمو البوسنة والهرسك بحيث تؤدي دورها كدولة ذات سيادة بهدف المشاركة في المؤسسات الأوروبية وكذلك في الهياكل عبر الأطلسية.

ونؤكد للقاضي ميرون دعمنا الدائم، السياسي والمالي، للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. فالمحكمة تمثل سابقة هامة على صعيد تحقيق العدالة الجنائية النزيهة. وهي أيضا معلم بارز في العدالة الجنائية الدولية، وستعمل ألمانيا قصارى جهدها لضمان نجاح مهمة المحكمة. ولذلك سنواصل مع شركائنا في الاتحاد الأوروبي حث جميع الدول المعنية، بما فيها البوسنة والهرسك، على تحسين وتعزيز تعاونها مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا، كشرط أساسي لا غنى عنه في تحقيق العدالة بدون تأخير وبتكلفة معقولة.

وأود أن أتناول نقطتين محددتين تتعلقان بالعدالة الجنائية:

أولا، في الاجتماع الوزاري لمجلس الأمن في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، بشأن ”العدالة وسيادة القانون“، أصرت ألمانيا على التكامل بين العدالة الوطنية والدولية، وهو مبدأ نشعر بالحاجة إلى ترجمته إلى ترتيبات محددة أينما كان ذلك ممكنا.

ومن الواضح أن البوسنة والهرسك مرشحة مناسبة لذلك. فلا بد أن تكون البوسنة والهرسك قادرة بمساعدة دولية على تقديم مجرمي الحرب إلى العدالة أمام محاكم وطنية. وقبول البوسنة والهرسك لهذه المسؤولية سيكون مؤشرا هاما على إرادتها السياسية بأن تمسك بزمام أمورها الداخلية.

إن ألمانيا، شأنها شأن سائر الدول الأعضاء في مجلس الأمن، تؤيد إنشاء دائرة لجرائم الحرب في محكمة الدولة في البوسنة والهرسك. ونود أن نكرر دعوة المجلس إلى المجتمع الدولي، بقراره ١٥٠٣ (٢٠٠٣)، بأن يدعم إنشاء دائرة المحكمة الخاصة تلك. وقد أعلنت ألمانيا عن دعمها لإنشاء تلك الدائرة بشكل تبرع مالي كبير، وانتداب أحد الخبراء لها.

النقطة الثانية تتعلق بالاجتماع الثاني لمجلس الأمن بشأن ”العدالة وسيادة القانون“ المنعقد في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. فقد قال وكيل الأمين العام، السيد غينو، في الاجتماع ”ولكن، بصفة عامة، لم تثبت المحاكم الدولية حتى الآن أنها دائما أدوات كافية أو فعالة لمقاضاة ومحاكمة المشتبه فيهم بارتكاب أخطر الجرائم، كما أنها أبطأ من اللازم وأكثر تكلفة“.

ولا يساورني الشك في أن تلك الملاحظات لم تكن من قبيل الانتقاد، وإنما كانت دعوة للتقييم المستمر لعمل وأداء الهيئات التي أنشأناها، ولاستقاء الدروس من ذلك التقييم حتى نصبح أفضل إعدادا لمعالجة التحديات المستقبلية. والواضح أن التساؤلات حول قدرة محكمة ما على توفير العدالة بصورة فعالة وبكلفة معقولة مهمة جدا في هذا الخصوص.

وتدل حالة سيراليون وكذلك البوسنة والهرسك على أن المحاكم المحسنة، أو المدعومة دوليا، يمكنها في بعض الأحيان أن تطرح بديلا أقل تكلفة وأكثر فعالية. أما فيما يتعلق بالآليات الدولية للعدالة الجنائية، فعلى المجلس أن يأخذ في الحسبان، اعتبارا من الآن، حقيقة أنه منذ إنشاء المحكمة الجنائية الدولية، لدينا أداة دائمة للعدالة الدولية، وليست مخصصة الغرض، وهي واعدة في أن تفوق بإنجازاتها المحكمتين المخصصتين معا من حيث المعايير القضائية والقبول العام والفعالية.

في الختام أود أن أقول إن ألمانيا يسعدها استمرار التعاون وتبادل الأفكار بين القطاعات المختلفة العاملة في مجال العدالة الدولية. ونقترح بإلحاح أن يمعن المجلس في دراسة إمكانية إحالة قضايا إلى المحكمة الجنائية الدولية كلما دعت الحاجة إلى الامتثال للعدالة الجنائية الدولية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد عطية (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، نشكركم على عقد هذا الاجتماع الهام ونرحب بالسيد أشدون، الممثل السامي لتنفيذ اتفاقية السلام في البوسنة والهرسك ونشكره على الإحاطة الإعلامية الشاملة والمفصلة التي قدمها لنا حول آخر تطورات الوضع في البوسنة والهرسك. كما نتوجه بالشكر إلى السيد ميرون، رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا، ونشكره على

الإحاطة الإعلامية المفيدة في مجال محاكمة مجرمي الحرب في البوسنة والهرسك.

إننا نشعر بالارتياح لتحديد السيد أشدون لهدفه المتمثل بوضع البوسنة والهرسك على طريق الدولة، وتحديد أولوياته بتعزيز سيادة القانون والإصلاح الاقتصادي، إضافة إلى تحسين أداء مؤسسات الحكم الرئيسية في البوسنة والهرسك، وندعم الشعار الذي أطلقه وهو ''العدالة والوظائف''.

ونعتقد أن الأهمية القصوى في هذه المرحلة من بناء الدولة في البوسنة والهرسك، تكمن في تعزيز حكم القانون من خلال إنشاء نظام قضائي عادل ومسؤول يعالج المسائل الخطيرة مثل الجرائم المالية والجريمة المنظمة والفساد السياسي. وإقامة نظام محاكم في البوسنة والهرسك وتعيين قضاة ومدعين عامين وتدريبهم ليتمكنوا من ممارسة مهامهم بالشكل المطلوب شيء يبعث على الارتياح. إضافة إلى أن تجميد أموال الأشخاص المتهمين بجرائم حرب أمر مهم لمنع نشاطاتهم وفقا لولاية المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

من جهة ثانية، نعتقد أن الإصلاح الاقتصادي يجب أن يعطى الأولوية من أجل تحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين، وصولا إلى الاستقرار الاقتصادي الذي من شأنه أن يعزز العملية السياسية من خلال إصلاح النظام المصرفي والضريبي والمجالات الاقتصادية الأخرى.

ونرى أن المبادرة التي أطلقت في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي ''مبادرة الجرافة'' (The Bulldozer Initiative) تساعد على تجاوز عوائق النمو وتخلق وظائف كثيرة في البوسنة والهرسك، كما تساعد على تجاوز العمل البيروقراطي وتحرر الاقتصاد لتحقيق النمو المطلوب. إن مساهمة العديد من الدول والمؤسسات المالية في هذه المبادرة من شأنها تحقيق التنمية الاقتصادية المطلوبة ليستطيع هذا البلد التغلب على جميع التحديات التي تواجهه في قطاعات الزراعة والاتصالات والكهرباء والنقل.

ونود أن نشير إلى أن هناك قضية أخرى يجب التركيز عليها وهي قضية عودة اللاجئين. فعلى الرغم من الأرقام المشجعة للعائدين التي وردت في التقرير، لا بد من بذل المزيد من الجهود لتجاوز التحديات التي تواجه عودة اللاجئين إلى ديارهم بصورة دائمة وتأمين كل مستلزمات حياتهم اليومية ليتمكنوا من المساهمة في بناء بلدهم من خلال الاندماج من جديد في مجتمعاتهم.

لقد سعدنا بالتقدم الإيجابي الذي أطلعنا عليه السيد أشدون وأخذنا علما بالأمور السيئة التي تحدث عنها أيضا، مثل بطء الإصلاح الأساسي وضعف المؤسسات الجديدة، ومسألة أنه لا هناك أعداء في البوسنة. لكننا نعتقد بأن التعاون بين السيدين أشدون وميرون، كل في المهمة المناطة به، يمكِّن من التغلب على التحديات بما يخدم مصلحة الشعب البوسني ويؤمن له الأمن والأمان والاستقرار.

السيد دلا سابليير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر اللورد أشدون والرئيس ميرون على إحاطتيهما الإعلاميتين، اللتين أكملتا تقرير الممثل السامي.

وأود أن أتقدم بثلاث تعليقات: أولا أعيد تأكيد دعم فرنسا للعمل الذي يقوم به اللورد أشدون في البوسنة والهرسك. ونوافقه على الأولويات التي حددها لمهمته: سيادة القانون والعدالة؛ والإصلاح الاقتصادي والتنمية؛ ومكافحة الجريمة المنظمة؛ والإصلاحات الهيكلية وعودة اللاجئين والأشخاص المشردين. وإن تصميمه قد مكَّن من إحراز تقدم كبير بشأن مسائل شتى.

لا أستطيع معالجة كل المواضيع معالجة كاملة، لكن يسرني أن أبرز الإصلاحات المالية، التي ذكرها، مثل فرض ضريبة القيمة المضافة التي تعود على الدولة؛ وإقامة إدارة

موحدة للجمارك؛ وتصعيد الحملة ضد الجريمة المنظمة والفساد، ولو أنه، كما بيَّن، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به مثل الإحالة المزمعة لبعض القضايا من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة إلى النظام القضائي البوسني، وأخيرا موافقة المسؤولين في البوسنة والهرسك على إصلاح المؤسسات الدفاعية الذي اقترحته لجنة جيمس لوتشر. ويعزز هذا التقدم أيضا بناء دولة حديثة تنسجم مع التكامل الأوروبي و، ضمن هذا الإطار، نقل المسؤولية إلى البوسنيين، الذي نتمنى بشدة أن نراه.

ثانيا، أود أن أؤكد على ضرورة التحلي بدرجة عالية من اليقظة في تنفيذ الإصلاحات، التي استطاع الممثل السامي تحقيقها. ونلاحظ، أن المقاومة المحلية، ولا سيما من الأحزاب السياسية، كثيرا ما تعرقل تنفيذ هذه الإصلاحات ذات الأولوية. وعلينا أن نتحلى بدرجة مماثلة من اليقظة بشأن التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ونلاحظ بأسف انعدام التعاون من جمهورية صربسكا، على الرغم من مطالبات المجتمع الدولي، التي أعيد التأكيد عليها في القرار ١٥٠٣ (٢٠٠٣) الصادر في ٢٨ آب/أغسطس.

لقد وافق المسؤولون السياسيون في البوسنة والهرسك على الإصلاحات التي وضعها الممثل السامي بدعم من المجتمع الدولي. إلا أننا، نود أن نكون على اقتناع بأنهم سيختارون تنفيذ التزاماتهم من حيث المبدأ بفعالية، لأنهم بذلك سيعززون إندماج البوسنة والهرسك في مختلف ترتيبات التعاون الأوروبي.

ثالثا، أرى من المهم - وإني اتفق تماما مع ما سيدلي به الممثل الإيطالي بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي - التأكيد على الالتزام الكبير والمتزايد للاتحاد الأوروبي تجاه البوسنة والهرسك. وهو التزام سياسي وإنساني ومالي. إن مهمة اللورد أشدون المزدوجة، فهو أيضا الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي، تعكس هذا.

لقد ظلت البوسنة والهرسك منذ عام ١٩٩١، المستفيد الرئيسي من مساعدات الجماعة للبلقان. ونأمل من مؤتمر المانحين الذي سيعقد في لاهاي نهاية هذا الشهر أن يمكِّن الاتحاد الأوروبي من تقديم مساهمة شاملة في إيجاد استراتيجية خروج للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، لإثبات التزامنا بضمان نجاح العدالة الدولية. واختار الاتحاد الأوروبي أيضا أن تحل بعثة الشرطة التابعة له محل قوة الشرطة الدولية. وفي مجال الأمن، الذي تقع مسؤوليته حاليا على قوة تثبيت الاستقرار، تجري دراسة خطط لمشاركة الاتحاد الأوروبي بالتعاون مع شركائنا الرئيسيين.

وفي هذا المنحى، يجري العمل على توثيق العلاقات بين البوسنة والهرسك والاتحاد الأوروبي. وتقوم المفوضية الأوروبية بإعداد دراسة جدوى بشأن إبرام اتفاق لتثبيت الاستقرار والانتساب في المستقبل، ويتعين عليها تقديم تقرير عن نتائجها مع نهاية هذا العام. ويتوقف الأمر على جميع المسؤولين البوسنيين للعمل من أجل الإسراع بهذه العملية.

السيد مونيوس (شيلي) (تكلم بالاسبانية): في البداية أود أن أشكر اللورد أشدون، الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك، الوظيفة التي أنشئت بموجب القرار ١٠٣١ (١٩٩٥)، على تقريره بشأن الوضع في البوسنة والهرسك. ونحن نقدر جهوده ونود أن نرحب كذلك بالإحاطة الإعلامية التي قدمها القاضي تيودور ميرون.

وما زالت ماثلة في أذهاننا فترة التسعينات، عندما شاهد العالم في البوسنة والهرسك أكثر الفصول دموية في التاريخ الحديث. وما زلنا نتذكر الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي حدثت، من بين جملة أمور، في سربينيتشا وزيبا

وبانيالوكا وسانسكي موست. والنتيجة المأساوية، كما ذكر اللورد أشدون، حيث لقي أكثر من ٠٠٠ ٢٥٠ شخص حتفهم أو اختفوا، وأصبح أكثر من مليون شخص من المشردين واللاجئين، تفصح عن نفسها.

إن التقدم الذي تحقق في الأعوام الماضية بعد تنفيذ اتفاق دايتون للسلام وبشكل خاص خلال الفترة المعينة يشير بوضوح إلى أن الأيام البشعة التي شهدها التسعينات بدأت تتلاشى تماما. ونود، من بين أمور أخرى، أن نؤكد على الجهود المبذولة في مكافحة الجريمة والفساد بشكل مباشر عن طريق إنشاء المؤسسات المناسبة؛ وعملية إصلاح النظام القانوني على جميع المستويات؛ وبدء أعمال لجان الخبراء المعنية بالإصلاح لتغطي سياسة الضرائب غير المباشرة وقضايا الدفاع والاستخبارات.

إن إدخال الأنماط الحديثة للإدارة العامة شرط مسبق للحكم الرشيد وللشفافية. وفي ذلك الصدد نود أن نشيد بالجهود التي تبذلها وكالة الخدمة المدنية على مستوى الدولة التي أنشئت في أيار/مايو ٢٠٠٢.

دعوني أيضا أشير إلى الإصلاحات التي تمت في القطاعات المصرفية والإحصائية وتسجيل الأراضي، والتي ساهمت بتقدم ما يسمى بلجنة الجرّافة بالإضافة إلى إدخال قانون الاتصالات حيز النفاذ.

ولكن كما ذكر اللورد أشدون في إحاطته الإعلامية، ينبغي ايلاء الاهتمام للمؤسسات التي لم تزل ضعيفة ولبطء وإعاقة عملية تعيين موظفي الخدمة العامة وكذلك إعادة هيكلة مختلف الهيئات العامة.

إن عدد الأشخاص العائدين وتنفيذ القانون الخاص بالأملاك علامات تبشر بالخير. إلا أننا نوافق على أنه، بعد إنهاء أنشطة فرقة العمل المعنية بالتعمير والعودة بحلول نهاية عام ٢٠٠٣، لا بد من توفير الدعم المحلي والدولي لضمان عودة اللاجئين.

لقد تم اتخاذ خطوة هامة جدا في مكافحة الشبكات التي تقدم التمويل والدعم للمتهمين الذين تحاكمهم المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بمن فيهم رادوفان كراديتش. ونحن نثني على حقيقة أن مجلس تنفيذ السلام كلف الممثل السامي بإنشاء نظام محلي للمقاضاة عن جرائم الحرب.

وفي هذا المجال ستساهم دائرة خاصة في محكمة الدولة في البوسنة والهرسك في المساعدة في تحقيق استراتيجية الإكمال التي تبناها مجلس الأمن للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. إن هذه النقطة الهامة ترتبط، باعتقادي، ارتباطا وثيقا بما ذكره سفير ألمانيا بوضوح – حقيقة أنه خلال ضمان عملية سيادة العدالة يكون البعد المحلي حيويا، دون المساس بدور المحاكم الخاصة ودور المجتمع الدولي، للعمل معا في المحاكم الوطنية.

إن تعزيز النظام القضائي الوطني هام ليس فقط في إعادة سيادة القانون واحترامه بشكل عام بل أيضا لضمان نجاح استراتيجية الإكمال للمحكمتين.

ونعتقد أيضا بأن التعاون الأوسع من جانب جميع الدول والمنظمات الدولية هو شرط مسبق آخر للتطبيق الناجح لاستراتيجية الإكمال، وبشكل خاص فيما يتعلق بمحاكمة جميع المتهمين، بما في ذلك أولئك الذين لم يتم اعتقالهم.

ختاما، إن البوسنة والهرسك نظرا لتاريخها العريق الغني، قُدِّر لها أن تكون نوعا من ملتقى الطرق – أرض التقاء بين عوالم مختلفة. واليوم تسير مرة أخرى في طريق التعايش السلمي. وكما في الأعوام الماضية أود أن أؤكد للمجلس أن بلادي ستواصل تعاونها لتضمن حدوث ذلك

كما فعلنا مؤخرا بالمساهمة بأفراد شرطة للانضمام إلى بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك وكما نفعل اليوم بالمساهمة بجنود من الجيش الشيلي.

السيد صو (غينيا) (تكلم بالفرنسية): يشيد وفدي بالممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام المتعلق بالبوسنة والهرسك، اللورد بادي أشدون، على ما تحقق من تقدم وعلى نوعية تقريره. كما أود أن أعبر عن تقديرنا للقاضي تيودور ميرون، رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة لإحاطته الإعلامية والمعلومات الغنية التي قدمها للمجلس ولما بذله من جهود تستحق الثناء لدى إنجازه مهمته.

يلاحظ وفدي التحسن في عمل المؤسسات الرئيسية في البلاد وتأمين تمويل أكثر استقرارا ويعتبرهما إنجازين أساسيين. ومن بين مجالات التقدم الأخرى – حسب الأولويات التي وضعها الممثل السامي – إنشاء وحدة مكافحة الجريمة والفساد؛ وفحص وإصلاح الجهاز العدلي للبلد على جميع المستويات؛ وإطلاق بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي؛ وبدء عمل وكالة الخدمة المدنية على مستوى الدولة؛ وإنشاء حكومات ائتلافية على مستوى الدولة والكيانين والكانتونات، وكلها عوامل مشجعة على طريق إعادة التعمير والوئام الطائفي والاستقرار في البوسنة والهرسك.

وفي مجال العدالة وسيادة القانون ينبغي للممثل السامي أن يحظى بالتشجيع لمواصلته قمع الشبكات التي تقدم التمويل والدعم للمتهمين الذين تحاكمهم المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بمن فيهم رادوفان كراديتش، وإنشاء نظام محلي للمقاضاة عن جرائم الحرب تلبية للطلب الذي تقدم به مجلس تنفيذ السلام.

وفي هذا الصدد، يؤيد وفدي قيام مجلس الأمن بإنشاء دائرة خاصة بجرائم الحرب في إطار محكمة البوسنة والهرسك. وما من شك في أن التنفيذ السريع لهذا المشروع سيكون أحد أعمدة إعمار البلاد واندماجها بالمجتمع الدولي.

ثمة معايير أساسية تسمح لنا بأن نقيِّم بصورة موضوعية التقدم الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الذي تحقق. دعوني أنوه في هذا الصدد بقرب انتهاء مهام قوة العمل المعنية بالتعمير والعودة في نهاية عام ٢٠٠٣، في ضوء المستوى العالي لتطبيق القانون العقاري وعودة اللاجئين والنازحين بصورة مرئية أكثر وتوفر ضمانات أفضل؛ إغلاق دائرة تطور وسائل الإعلام بعد النجاح في إنجاز مهمتها؛ بدء سريان قانون الإجراءات الجنائية كمنعطف في إصلاح العدالة الجنائية؛ قمع الشبكات التي تقدم التمويل والدعم للمتهمين بارتكاب جرائم حرب بفضل التعاون الوثيق مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية؛ ارتفاع النمو في البوسنة والهرسك على أساس سلسلة من الإصلاحات التي وضعت لتعزيز الوظائف وتوطيد أسس البنى التحتية الاقتصادية والإدارية، وتعزيز التعاون الإقليمي فيما يتعلق بالأمن والعدالة. غير أن ذلك التقدم ينبغي ألا يُخفي الصعوبات التي يواجهها الممثل السامي في جهوده الرامية إلى إصلاح الوضع في البلاد.

ويقلقنا بصفة خاصة استبدال أعضاء المجالس الإدارية في العديد من الكيانات العامة لأسباب سياسية، وتعيين الموظفين على أساس معايير عرقية أو سياسية، والخلل الدستوري الذي يعوق عمل مجلس الوزراء، إلى جانب ضعف الموارد المتاحة لهذا المجلس، والانهيار السريع للمساعدات المالية الدولية في الوقت الذي يعود اللاجئون والنازحون بأعداد كبيرة، وأخيرا، بطء وتيرة الإصلاح. وكل تلك التحديات يمكن مواجهتها بفضل دعم المجتمع الدولي ودينامية مكتب الممثل السامي.

وبعد سبع سنوات من انتهاء الحرب، يتعين على البوسنيين تحمل الجانب الأكبر من المسؤوليات لإنعاش وتنشيط بلدهم. ولكي يتحقق ذلك، يجب أن يقدم المجلس كامل دعمه للممثل السامي من أجل سرعة تنفيذ المهام الست الأساسية المحددة في خطة عمل المكتب، والتي اعتمدتها اللجنة التوجيهية لمجلس تنفيذ السلام.

وختاما، يجدد وفدي تهنئته وتشجيعه للممثل السامي ورئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، على التقدم الملموس الذي تحقق تحت قيادتهما الفعالة والقديرة، في تنفيذ اتفاقات دايتون في البوسنة والهرسك.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): أرحب باللورد أشدون وأشكره على إحاطته الإعلامية الوافية. وأشكر أيضا القاضي ميرون، رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، على البيان الذي أدلى به في المجلس اليوم.

في أوائل العقد الماضي، أصبحت البوسنة والهرسك ضحية حرب عنيفة كانت مرادفا لـ ”التطهير العرقي“، والكراهية الدينية والعنف الذي يعجز البيان عن وصفه ضد المدنيين الأبرياء - رجالا ونساء وأطفالا. وتطلب الأمر جهودا متضافرة للمجتمع الدولي استغرقت عدة سنوات، قبل أن تضع تلك الحرب المؤسفة أوزارها. وقامت باكستان بدور بوصفها عضوا نشطا في مجلس الأمن في ذلك الوقت - وأيضا بوصفها أحد أكبر المساهمين في قوة الأمم المتحدة للحماية في البوسنة فيما بعد - في إعادة السلام إلى البوسنة والهرسك.

واليوم، بعد حوالي عشر سنوات من هذه الحرب المأساوية، أصبحت البوسنة بلدا أكثر مسالمة واستقرارا - وهي طفرة كبيرة من حقول القتل التي شهدتها خلال العقد المنصرم. ويدلل ذلك، إلى حد كبير، على الالتزام المستديم من جانب المجتمع الدولي بتنفيذ اتفاقات دايتون، رغم الصعوبات التي ووجهت. ولكن الفضل في ذلك التقدم يعود، بدرجة كبيرة، إلى شجاعة شعب البوسنة والهرسك وسعة حيلته، وما أبداه من إصرار على إعادة بناء أمة مزقتها الكراهية وسياسة القوة والمؤامرات الدولية.

إننا نقدر الجهود التي يبذلها اللورد أشدون وموظفوه بغية تعزيز سيادة القانون، وتيسير عودة اللاجئين، وتعزيز الجهود من أجل إعادة البناء والإنعاش، وإعادة تنظيم الهياكل الإدارية في البلاد وبناء قدرتها على الإنتاج و إيجاد فرص العمل. وقد أسهم كل ذلك بشكل كبير في دفع البوسنة والهرسك على طريق السلام والتكامل الوطني.

ونؤيد أيضا عمليات الإصلاح القائمة، بما في ذلك المحاكمة الداخلية لمرتكبي جرائم الحرب، وإصلاح القوانين، والإصلاحات الدفاعية الرامية إلى إشراك البوسنة في هياكل أمنية دولية أوسع، والإصلاحات الاقتصادية اللازمة لتحريك عجلة اقتصاد البلاد الذي كان نابضا بالحياة في السابق.

وإن كنا نؤيد إنشاء دائرة داخلية للنظر في قضايا جرائم الحرب، إلا أن ذلك ينبغي ألا يعني أن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة لم تعد مسؤولة عن محاكمة المجرمين المعروفين، مثل رادوفان كاراديتش الذي لا يزال حرا طليقا. ولا بد أن تستمر تلك المحكمة في أداء مهمتها لمحاكمة مجرمي الحرب الرئيسيين، وأن تترك للدائرة الخاصة البوسنية النظر في القضايا الأقل أهمية.

وأعتقد أن اللورد أشدون يتفق معنا على أن كل شيء في البوسنة والهرسك ليس على ما يرام تماما بعد. وأنه يتفق معنا كذلك على أن استعادة نسيج التعايش الذي كان سائدا في البوسنة والهرسك قبل الحرب ما زال تطلعا. وبدون إنجاز مصالحة حقيقية بين مختلف الطوائف في البلاد، لا يمكن ضمان السلام الدائم تماما. فالنجاح الذي تحقق في بركو في

السابق لم يتكرر في موستار، للأسف. وهناك مشاكل سياسية أخرى على المستوى الوطني ومستوى الكيانات، وقد أشار اللورد أشدون إلى بعضها في تقريره. وإلى جانب ذلك، لا تزال عملية السلام مهددة من جانب غلاة القوميين ومجرمي الحرب وشبكات الجريمة المنظمة. وفي المقام الأول، فإننا لم نصل إلى نقطة يمكن عندها ضمان الأمن في البوسنة والهرسك بدون تواجد قوات أجنبية.

وتسلم باكستان بأن مستقبل البوسنة والهرسك يكمن في أوروبا، وأنه يجب أن يكون للاتحاد الأوروبي دور قيادي في الإنعاش السياسي والاجتماعي - الاقتصادي للبوسنة. ولكن، ينبغي ألا يغيب عن بالنا أن البوسنة والهرسك ليست أوروبية فحسب، بل إن لها هوية وتاريخا فريدين - التاريخ القديم والتاريخ المأساوي الأخير. ولذا، لا بد أن تواصل الأمم المتحدة أيضا القيام بدورها في المساعدة في عملية إعادة السلام والرخاء في البوسنة والهرسك. ولذلك، ينبغي أن نعزز إمكانيات الأمم المتحدة - بل ومنظمات أخرى - مثل منظمة المؤتمر الإسلامي- حتى تعمل في تناغم مع الاتحاد الأوروبي ومع الكيانات الأوروبية الأخرى لتحقيق أهدافها المشتركة في البوسنة والهرسك.

وخلال الحرب في البوسنة والهرسك، قدمت باكستان دعما معنويا وسياسيا وماليا شاملا لتخفيف معاناة شعب تلك الأمة الباسلة. وعندما تعرضوا للظلم تحت العقوبات الجائرة، تصرفنا دفاعا عن المبادئ الأخلاقية الدولية وعن المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. وكان دعمنا، ولا يزال، واضحا في اقتناعنا أنه لا يجوز أن تصبح أمة ضحية لمجرد كونها ضعيفة وغير محصنة. ولا ينبغي أن يتعرض أي شعب لأعمال وحشية بسبب أصله الإثني أو عقيدته الدينية، ولا يجوز حرمان أي شعب من حقه في تقرير المصير وحقه في أن يكافح لنيل حريته.

السير إمير جونز باري (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): إنني ممتن بصورة خاصة للإحاطة التي استمعنا إليها للتو من اللورد أشدون والقاضي ميرون.

كان من المفيد أن نستمع إلى هذا العرض المتفائل تمهيدا لوصف التقدم الإيجابي الذي تحقق. وسأتناول الآن بتوسع بعض النقاط التي تهم المملكة المتحدة على وجه الخصوص، في حين أنني متفق تماما مع البيان الذي سيصدره في وقت لاحق رئيس الاتحاد الأوروبي.

المملكة المتحدة متفقة مع الأهداف التي حددها الممثل السامي. ونحن نرحب بالأولويات ووسائل التعجيل في إحراز التقدم، لا سيما التقدم الذي أحرزته اللجان والنتائج التي تحققها. ويتعين تشريع وتنفيذ الإصلاحات التي يجري تنفيذها الآن. وإذا تمكن البوسنيون أنفسهم من إظهار دور قيادي لتحقيق هذا الهدف فإن هذا سيكون أمرا جيدا.

لقد أذهلني ما قلت يا لورد أشدون عن الشراكة. فأمام البوسنة والهرسك مشوار طويل، وقد وقعت في الآونة الأخيرة في شراك ثقافة الاعتماد على الغير. ويوجد توتر بين القيادة القوية من جانب مكتب الممثل السامي الضرورية لتحقيق تقدم، والمجازفة بأن تؤدي هذه القيادة في حد ذاتها إلى زيادة الاعتماد على الغير.

ولكن يبدو مما سمعناه هذا الصباح أن سلطات البوسنة والهرسك تأخذ على عاتقها مزيدا من المسؤولية والسيطرة على شؤونها، وهذه أخبار سارة. ومن الواضح أن لمسيرة الاندماج الأوروبي - الأطلسي تأثيرا هاما في هذا الإنجاز. إن ما أعنيه، دون الغوص في المصطلحات، أن احتمال الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي يغيّر الحقائق على الأرض فعلا. من الواضح أننا نريد حكومة أصغر وعددا أقل من رؤساء الوزارات وربما، على وجه التحديد، إصلاح قطاع الدفاع على نحو

ينقله إلى سيطرة مركزية تحت حكومة واحدة وقيادة موحدة لقوات مسلحة واحدة. وقد كان هذا غير متصور قبل بضع سنوات خلت. والآن، يبدو هذا الاحتمال ممكنا، ومن المؤكد أنه مستصوب.

التعاون في البوسنة والهرسك داخل الدولة، والتعاون بين البوسنة والهرسك وجيرانها هام للغاية. وآمل أن يُعجّل بُعد الاتحاد الأوروبي في ذلك. وفي هذه الأثناء، يستحق التعاون في عدد من الميادين أن يعطى الأولوية.

أود أن أؤكد بشكل خاص على ما اتخذ من إجراءات في الميدان الجنائي. حقيقة أن السوق الداخلي في مجال الجريمة المنظمة في البلقان أكثر كفاءة من أي سوق داخلي آخر اتهام باق في الحقيقة، ولذلك، فإنني أرحب بالإشارات التي تدل على حدوث تقدم والتي تمكن اللورد أشدون من الإشارة إليها. ولكن، لنكن واضحين، يتعين تحقيق قدر أكبر من التقدم في المنطقة بأسرها.

لقد أذهلتني إشارة عابرة إلى أن بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي تتسلم الآن من قوة الشرطة الدولية دور مراقبة الشرطة المحلية. وهذا يبين تطبيقا أوسع يتمثل في أنه عندما تضطلع الأمم المتحدة، أو هيئة متعددة الجنسيات، بدور الشرطة أو بمسؤوليات عسكرية، وتصل الأمور إلى مرحلة النضج بحيث تستطيع منظمة إقليمية تسلم تلك المهمة، فإن هذه ظاهرة مستصوبة جدا. وتوجد دلائل مشجعة على حدوث هذا لا في البلقان فحسب، بل في أفريقيا أيضا. وكلما تسنت إناطة المهمة بآخرين - قادرين في الحقيقة على أداء المهمة المطلوب إنجازها - كلما كان ذلك أفضل.

لقد تكلم اللورد أشدون عن سيادة القانون وأوضح القاضي ميرون الإجراءات الجاري اتخاذها في هذا الميدان. وهذا حيوي لتحقيق النوع الصحيح من إنهاء الحالة في البوسنة والهرسك. وهذا الصباح، أوضح اللورد أشدون والقاضي ميرون، كلاهما، أهمية العمل على إعلاء سيادة القانون - الانتقال إلى العدالة - وهو ما عمل عليه مجلس الأمن في الشهر الماضي.

الدرس الذي يتعين أن تتعلمه البلقان وجميع المناطق الخارجة من الصراع هو أن إنصاف الضحايا - تقديم مرتكبي جرائم الحرب للعدالة ووضع مجموعة قوانين، مدنية وجنائية، وأضيف أيضا قوانين مالية واقتصادية - مهم لكي تمر الدولة بالعملية. وما سمعناه هذا الصباح من الممثل السامي درس موضوعي عن مدى حاجتنا لإنصاف الضحايا لتتمكن أجهزة الدولة من العمل ولكي تصبح الدولة دولة ديمقراطية حرة من النوع الذي تدعمه الأمم المتحدة.

أسباب ملاحقة مجرمي الحرب ليست واضحة فحسب، بل إن هذا المجلس يتفق معها تماما. فقد كان المنطق، وتحديدا منطق قرار مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣)، الذي اعتمدناه في آخر آب/أغسطس، يتمثل في التشديد، من بين أمور أخرى، على أن يقدَّم للعدالة المدانون، الذين لا يزالون مطلقي السراح ويتمتعون، كما قال اللورد أشدون، ''بنفوذ مؤذ''. وأنا أصف هذا النفوذ بصفات أخرى، منها أنه ''نفوذ مهلك''. أعتقد أن التأثير لا يزال سيئا، ولكن الأهم هو أن العدالة تقتضي أن يساق هؤلاء الناس فعلا إلى محكمة العدل الدولية.

طلب قرار مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣) أيضا من جماعة المانحين دعم الدائرة الخاصة الجديدة. وقد تعهدت المملكة المتحدة بمبلغ ٦٠٠ ٠٠٠ يورو لهذا الدعم، ومن الصواب أن ندعم هذه الدائرة، لأنه يوجد توازن الآن بين ما يمكن عمله على الصعيد الوطني، داخل الدولة، وما الذي ينبغي صوابا أن تقوم به المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

الانتقال إلى قدر أكبر من المسؤولية داخل البوسنة والهرسك وتحمل شعبها هذه المسؤولية إجراء سليم. وليس المقصود من ذلك التمكين من إنهاء إجراءات المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وإن كان ذلك مستصوبا، ولكن المقصود منه التمكين فعلا من إجراء مصالحة وإنصاف ضحايا جرائم الحرب داخل دولة البوسنة والهرسك. هذا دليل على النضج، وبتجاوزه آمل أن يكون دليلا على زيادة الكفاءة أيضا، أي ستكون إقامة العدالة قد تمت على نحو أكثر كفاءة مما كان عليه الحال سابقا بالنسبة لبعض المحاكم.

أختتم كلمتي بالإشارة إلى ما هو بديهي، وهو أن مقياس نجاح اللورد أشدون والقاضي ميرون والمؤسستين اللتين يمثلانهما ينبغي أن يكون في رؤية عدد أقل من التقارير في المستقبل، وينبغي ألا نرى أية تقارير على الإطلاق في القريب العاجل، وهذا هو الأفضل – ينبغي أن ينجح هذان السيدان في هدفهما المتمثل في جعل وظيفتيهما غير ضرورية. والمملكة المتحدة تتمنى لهما كل نجاح في مساعيهما.

السيد أرياس (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): تود إسبانيا أن تشكر الممثل السامي على عمله الممتاز في البوسنة والهرسك، ولا سيما على عرضه الشامل الذي قدمه في مجلس الأمن. ونود أيضا أن نشكر القاضي ميرون على عمله بوصفه رئيسا للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، كما نشكره على إحاطته المثيرة جدا للاهتمام.

كما أشار الممثل السامي للتو، تقتضي الحالة في البوسنة والهرسك نوعين مختلفين من التدابير ليتسنى إحراز تقدم فيها. أحدها إصلاح الدولة، من أجل تعزيز المؤسسات وضمان إرساء سيادة القانون بصورة راسخة، والآخر هو إعادة هيكلة الاقتصاد لإزالة العقبات أمام التنمية وإيجاد الوظائف. وليس هناك من لا يدرك أن الهدف النهائي لتلك التدابير هو تحقيق البوسنة والهرسك للمستويات السياسية والاقتصادية المتناسبة مع مستويات البلدان الأوروبية.

وفيما يتعلق بالمجموعة الأولى من التدابير، فإن بلدي يتابع باهتمام خاص إعادة هيكلة القوات المسلحة ووزارة الدفاع. وفي ذلك الصدد، أود أن اسأل اللورد أشدون عما إذا كان يعتقد أن الإصلاحات الأخيرة التي وصفت في تقريره، لو عززت، ستمكن البوسنة والهرسك من أن تصبح جزءا من شراكة منظمة حلف شمال الأطلسي للسلام في المستقبل القريب. وبالإضافة إلى ذلك، فيما يتعلق بنتائج اجتماع وزراء الدفاع في الاتحاد الأوروبي، تود إسبانيا أن تسمع آراء الممثل السامي فيما يتعلق بماهية أفضل الظروف على أرض الواقع إذا حل الاتحاد الأوروبي محل بعثة منظمة حلف شمال الأطلسي في البوسنة والهرسك.

وأخيرا، لدي تعليق موجز فيما يتعلق بالعدالة. ولا شك أن السبيل الوحيد لتعزيز السلام هو تحقيق العدالة. إننا نشيد بالعمل الذي قامت به المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، فضلا عن إنشاء دائرة لجرائم الحرب.

السيد بوخالتي (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أسوة بالوفود الأخرى، يشكر وفدي اللورد بادي أشدون، الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام المتعلق بالبوسنة والهرسك، والقاضي ثيودور ميرون، رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، على وجودهما في القاعة وعلى المعلومات التي قدماها إلينا. كما نشكرهما على ما تحليا به من روح الخدمة الدؤوبة والتزامهما بعملهما.

وسيشهد شهر تشرين الثاني/نوفمبر المقبل مرور ثمانية أعوام على التوقيع على اتفاقات دايتون للسلام. وكما يبين تقرير الممثل الخاص المقدم إلى مجلس الأمن اليوم، لا شك أن البوسنة والهرسك أحرزت منذ التوقيع على تلك

الاتفاقية في عام ١٩٩٥ بعض التقدم في إعادة الحياة اليومية إلى طبيعتها.

وقد أخذت المكسيك علما مع الاهتمام بمضامين التقرير. واسترعى انتباهنا على وجه الخصوص التقدم المحرز فيما يتعلق بإقامة العدالة وبالفساد وبمكافحة الجريمة المنظمة. وتثق المكسيك في أن دوائر الشرطة ستتمكن في نهاية المطاف من القيام بوظائف الشرطة التي يقوم بها الآن الاتحاد الأوروبي. وبالمثل، فإننا نؤكد على أهمية المبادرات الجارية لتعزيز نظام العدالة، الذي يشكل العامل الرئيسي في إرساء سيادة القانون في البوسنة والهرسك.

وفي ذلك الصدد، يرحب وفدي بالمعلومات القيمة التي وفرها اللورد أشدون والقاضي ميرون فيما يتعلق بإنشاء دائرة خاصة بجرائم الحرب في محكمة الدولة في البوسنة والهرسك بغية التصدي للانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي. وتوفر التفاصيل المقدمة المزيد من المعلومات عن الترتيبات المقترحة لإنشاء تلك الدائرة. وقد أعرب وفدي عن تأييده لاستراتيجية الإكمال التي اقترحتها المحكمة الجنائية ليوغوسلافيا السابقة، وبصورة خاصة فكرة تحويل القضايا المتعلقة بالأشخاص المتهمين بتهم ذات مستوى منخفض ومتوسط إلى الولايات الوطنية المختصة، بهدف ضمان تمكن المحكمة من تحقيق هدفها في استكمال أنشطتها القضائية في المرحلة الابتدائية بحلول عام ٢٠٠٨.

وإذ ننتقل إلى المجال السياسي، فإننا سعداء لأنه، بعد ثمانية شهور من إجراء الانتخابات، اختتمت في النهاية في حزيران/يونيه عملية تشكيل حكومة في الكانتون الوحيد المتبقي الذي تأخر تحقيق ذلك فيه.

ونحيط علما أيضا بالجهود التي تبذل في المجال الاقتصادي لتعزيز النمو في التجارة والعمالة. وقد أدهشتنا على وجه الخصوص مشاركة المجتمع المدني في النقاش المتعلق بالإصلاح الاقتصادي والدور الرقابي للمجتمع المدني في تنفيذ ذلك الإصلاح.

لقد عاد أكثر من مليون من اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا إلى ديارهم في البوسنة والهرسك. وما يقارب ٤٠ في المائة من العائدين من الأقليات. ومع ذلك، هناك ٥٠٠ ٠٠٠ شخص ما زالت عودتهم منتظرة. وتلك الأرقام تدفعنا إلى ذكر المعاناة التي سببها الصراع المسلح، والشجاعة التي تبعث الأمل. كما تدفعنا الأرقام إلى التفكير في الفرص اللامحدودة التي تتهيأ لدى الجمع بين الإرادة السياسية والموارد الطبيعية. وما فتئ ما يقدمه المجتمع الدولي من دعم سياسي واقتصادي على حد سواء، أمرا جوهريا لعملية السلام في البوسنة والهرسك. ومن المهم أن يستمر ذلك الدعم إلى أن تعالج المسائل العالقة.

إن الإحصاءات التي جمعتها ”عملية الحصاد“ هذا العام مشجعة. وبالرغم من أن هناك تدنيا في جمع الأسلحة الصغيرة خلال عام ٢٠٠٢، فإن كمية الذخائر والألغام والقنابل اليدوية التي سلمت إلى قوة تثبيت الاستقرار قد زادت.

وكما أوضح بعض المتكلمين، فإن الشوط الذي قطع لم يكن سهلا، ولا يزال يتعين علينا أن نتغلب على مختلف أنماط النكسات. وعلى وجه الخصوص، نحن نرى أنه سيكون من الضروري ضمان عدم الإفلات من العقاب، إذا أريد إكمال عملية المصالحة في مجتمع البوسنة والهرسك. ولا بد من القيام بخطوات محددة لاعتقال المسؤولين عن ارتكاب جرائم الحرب ومحاكمتهم وعقابهم.

وأخيرا، فإن المكسيك تثق بأن شعب البوسنة والهرسك سيصبح قريبا المسؤول الوحيد عن مستقبله.

السيد غاتلوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إننا ممتنون للورد أشدون الممثل السامي لتنفيذ

اتفاق السلام المتعلق بالبوسنة والهرسك، على تقريره الشامل المقدم إلى الأمين العام وعلى إحاطته الإعلامية المفصلة بشأن الحالة في البوسنة والهرسك. ونرحب أيضا بمشاركة القاضي ثيودور ميرون، رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، في جلسة اليوم، ونحن ممتنون له على بيانه.

وتلاحظ روسيا مع الارتياح التقدم الكبير الذي أحرز في تنفيذ اتفاق دايتون للسلام وفي إنشاء وتعزيز كيان الدولة في البوسنة والهرسك. ونعتقد أن الحالة في ذلك البلد آخذة في الوصول إلى المستوى الذي يجب فيه نقل مزيد من السلطة تدريجيا إلى هيئاته المنتخبة قانونيا والتي لا بد أن تتحمل المسؤولية عن بلدها وشعوبها. وفي ذلك الصدد، يصبح أكثر أهمية تعزيز التفاهم والثقة المتبادلين بين شعوب البوسنة والهرسك وتحقيق توافق في الآراء بشأن جميع الأمور المتعلقة ببناء الدولة.

ونحن ندعم أنشطة الممثل السامي اللورد آشدون لتنفيذ البرنامج المتفق عليه للمجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وفي تعزيز سيادة القانون وسلطة الدولة في مجموعها. ونمضي في أعمالنا على أساس افتراض أن تنفيذ هذه الأولويات سيتم بالالتزام الصارم باتفاق دايتون، ودستور البوسنة والهرسك، وعلى أساس من توافق الآراء فيما بين جميع الأطراف البوسنية.

ونرحب بمواصلة الحوار فيما بين الأطراف البوسنية بشأن الإصلاح العسكري، ونلاحظ التقدم المحرز صوب وضع القوات المسلحة التابعة لمختلف الكيانات تحت سيطرة مدنية فعالة بغية تكوين هيكل لقيادة موحدة في نهاية المطاف.

ومع مراعاة هشاشة الحالة السياسية العامة في البوسنة والهرسك، نعتقد أنه من الملائم مواصلة الرصد الدولي للحالة بغية كفالة السلامة العامة في البلد ورصد أنشطة قوات الشرطة المحلية. وفي هذا الصدد، نرحب بعمل بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي الذي بدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. ونؤمن بشدة أن مجلس الأمن، بصفته الجهاز الرئيسي المسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين، سيواصل تلقي تقارير منتظمة عن سلوك بعثة الشرطة في البوسنة والهرسك.

وندعم التوضيح الإضافي لمفهوم إنشاء دائرة خاصة في إطار المحكمة التابعة لحكومة البوسنة والهرسك للتحقيق في جرائم الحرب. ونرحب بالخطوات التي اتخذها الممثل السامي لتنفيذ القرارات ذات الصلة الصادرة عن المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام. ونثق بأن مجلس الأمن سيواصل بدقة متابعة الجهود المبذولة لبلوغ تلك الغاية. وفي هذا الصدد، نتوقع أن يتلقى المجلس على أساس منتظم من اللورد آشدون ورئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، القاضي ميرون، معلومات عن تقدم سير العمل صوب تشكيل الدائرة الخاصة.

وتسمح لنا المعلومات المقدمة اليوم بالشعور بالتفاؤل بأنه سيتم الالتزام بالموعدين النهائيين المحددين لبدء عمل الدائرة في أواخر عام ٢٠٠٤ أو أوائل عام ٢٠٠٥. ونأمل أن تحظى جميع جوانب الأعمال التحضيرية بالاهتمام الواجب، بداية من ترميم مبنى المحكمة وانتهاء بمراجعة التشريعات المحلية وتكييفها. ونحن نرى أن تحويل قضايا من المحكمة الجنائية الدولية إلى المحكمة البوسنية الوليدة يمثل عنصرا رئيسيا من عناصر التنفيذ الناجح لاستراتيجية تنفيذ ولاية المحكمة. ونعتقد أن النظر في قضايا مماثلة ينبغي أن تشترك فيه أيضا الهيئات القضائية المختصة من دول أخرى من دول البلقان.

وستواصل روسيا، بصفتها من ضامني اتفاق دايتون، توفير كل المساعدة الضرورية للإصلاحات السياسة والاقتصادية والعسكرية الجارية في البوسنة والهرسك. وفي

هذا الصدد، ننطلق من افتراض أن جميع الأطراف ستحترم الأحكام الرئيسية الأساسية في اتفاق دايتون.

السيد جانغ يشان (الصين) (تكلم بالصينية): أود في البداية أن أشكر الرئيس ميرون واللورد آشدون على إحاطتيهما الإعلاميتين المفصلتين. وأشيد باللورد آشدون على جهوده لتيسير تنفيذ اتفاق دايتون للسلام.

وما زال الوفد الصيني يتابع الحالة في البوسنة والهرسك عن كثب. وسرّنا أن نرى أنه كان من نتيجة الجهود الدؤوبة التي تبذلها البوسنة والهرسك حكومة وشعبا، أن البلد يتحرك الآن صوب الاستقرار. ونحيط علما بالنتائج الأولية لإعادة الإعمار وزيادة التنسيق بين مختلف الجماعات العرقية. ونأمل أن تواصل الأطراف المعنية في البوسنة والهرسك بذل جهودها لتعزيز عملية السلام في إطار التزام مشترك بتحقيق السلام الدائم والتنمية في البلد. وهذا لا يحقق فحسب مصلحة أعضاء الجماعات المختلفة في البوسنة، وإنما يعزز أيضا السلام والاستقرار في المنطقة بأسرها.

ولقد أيدت الصين على الدوام عملية السلام في البوسنة والهرسك. وقد أسهمنا بموظفين مدنيين وبأفراد شرطة في بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. والصين على استعداد للانضمام إلى سائر المجتمع الدولي في مواصلة بذل الجهود لمساعدة ذلك البلد على السير على طريق التنمية الذاتية في أقرب وقت ممكن.

ويؤيد وفد بلادي مختلف الجهود التي تبذلها المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة لزيادة تحسين كفاءة إجراءاها. ونحن ممتنون بوجه خاص للرئيس ميرون على سعيه لتحقيق تلك الغاية. ونلاحظ قيام محكمة الدولة، ومكتب المدعي العام والإدارة الخاصة للبوسنة والهرسك بالأعمال التحضيرية لتشكيل دائرة خاصة للمحاكمة على جرائم الحرب. ونأمل أن يعزز إنشاء الهيئات ذات الصلة تنفيذ استراتيجية الاستكمال المتعلقة بالمحكمة وتحقيق العدالة والمصالحة الوطنية.

السيد تفروف (بلغاريا) (تكلم بالفرنسية): تؤيد بلغاريا، بوصفها بلدا منتسبا إلى الاتحاد الأوروبي، البيان الذي سيدلي به بعد قليل الممثل الدائم لإيطاليا بالنيابة عن الاتحاد.

وأعتقد أن بلغاريا، بوصفها بلدا من بلدان البلقان، تضطلع بدور خاص في هذه المناقشة. وسأدلي ببعض التعليقات التمهيدية وسأبدأ بالتقدم بالشكر إلى الرئيس ميرون على إحاطته الإعلامية وإلى اللورد آشدون على وجه الخصوص، ليس على تحليله المثير للغاية للاهتمام فحسب، ولكن أيضا على أنشطته القوية الحاسمة على أرض الواقع. وبعد الاستماع إليه للمرة الثانية الآن في مجلس الأمن، أعتقد أن البوسنة والهرسك محظوظة جدا لأن لديها هذا الرجل. فهو يحظى بالخبرة السياسية والعسكرية والإنسانية اللازمة، وتتوفر لديه المؤهلات المثالية لإنجاز المهمة المنوطة به والمتمثلة في الاستغناء عن مهامه ومنصبه في نهاية المطاف، مثلما قال السفير جونز باري. وأتمنى له كل النجاح في هذه المهمة.

وأود أن أبدأ من النقطة التي وددت أن أختتم عندها، لأنني أعتقد أن النهج قيد النظر مهم جدا. وقد قال اللورد آشدون من قبل إن المنظور الأوروبي والمنظور الأوروبي – الأطلسي مثلهما مثل المغنطيس القوي للبوسنة والهرسك. وبوسعي أن أؤكد ذلك على أساس من تجربة بلدي بلغاريا. فما كان لانتقال بلغاريا إلى الاقتصاد السوقي والديمقراطية – وهو انتقال اقترب من الوصول إلى غايته – أن يكون بالمستطاع دون وجود هذا المغنطيس القوي. وهناك شيء واضح ألا وهو أن الإصلاحات البالغة الصعوبة ستمضي على نحو أسرع وستنجح بحق إذا أمكن فتح المنظور

الأوروبي والمنظور الأوروبي – الأطلسي للبوسنة. وكلما ازداد انفتاح هذين المنظورين ازداد تيسُّر الأمر على الممثل السامي وعلى البوسنيين أنفسهم.

وينبغي أن تطمئن البوسنيين التطورات في بلغاريا، وهي من بلدان الجوار. إذ ستنضم بلغاريا في العام القادم إلى حلف الأطلسي، وستصبح عضوا في الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٧. ومن ثم فهذه التطورات ممكنة الحدوث، رغم أن من الواضح أن قدرا كبيرا من العمل ما زال ينتظر القيام به، كما سمعنا.

ولا ينبغي التقليل من شأن النجاح الذي تحقق حتى الآن. وينبغي أن نسلم بأنه قد أحرز تقدم كبير، بالرغم من مشاكل الجريمة المنظمة، وضيق الأفق الذي يبلغ في بعض الأحيان حدا بعيدا، وعدم اهتمام المجتمع الدولي بالبوسنة والهرسك لانشغاله بمسائل أكثر إلحاحا. ولن أتطرق إلى تفاصيل كثيرة في هذا الشأن، لأن اللورد أشدون قد تناوله ببلاغة شديدة.

وأود أن أقول إن إصلاح نظام القضاء أمر بالغ الأهمية. وسيكون للتعجيل بتلك العملية تأثيره ليس على الحياة السياسية في البوسنة والهرسك فحسب، وإنما أيضا على الاقتصاد. فلا يستطيع أي اقتصاد أداء وظيفته بدون سيادة القانون وبدون نظام قضائي يمكن أن يفصل في مختلف المنازعات التجارية.

وتضطلع اللجان المخصصة الأربع التي أنشئت في البوسنة والهرسك بأعمال بالغة الأهمية. وأود أن أبرز أهمية قطاع الدفاع، الذي يعمل بمثابة أسمنت لتثبيت هوية دولة البوسنة والهرسك. وأرى أن هذا سيمثل الامتحان الحقيقي لقدرة البوسنة والهرسك على إقامة دولة لها مقومات البقاء. وفي هذا السياق، سيكون لانضمام البوسنة والهرسك إلى مبادرة حلف شمال الأطلسي، الشراكة من أجل السلام، أهمية بالغة ويمكن أن يعجل بهذه العملية.

وبلغاريا من المؤيدين المتحمسين لإنشاء دائرة خاصة بجرائم الحرب داخل محكمة الدولة في البوسنة والهرسك، عملا بالقرار ١٥٠٣ (٢٠٠٣)، الذي أقره جميع أعضاء المجلس. وعلاوة على الاعتبارات المتعلقة بفعالية عمل المحكمة ذاتها، فإن جلب السلام للبوسنيين أنفسهم سيكون له بالتأكيد أثر نفسي إيجابي ولا مناص سيعجل بعملية المصالحة الوطنية. ومن الواضح أن هذه العملية لن تكتمل قط طالما لم يقدم مجرمو الحرب للعدالة في لاهاي.

وختاما، أود أن أقول إن بلغاريا ستواصل مساندتها جميع الجهود المبذولة لدعم الإصلاحات في البوسنة والهرسك، مستخدمة كل ما لها من موارد سياسية ودبلوماسية ومادية، فهي جارة ودولة صديقة. ونحن نسهم حاليا في بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي. وتشتمل قوة تحقيق الاستقرار على وحدة بلغارية، وستولي الرئاسة البلغارية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بدءا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ أولوية لدعم البوسنة والهرسك، ولا سيما في المجال القضائي.

السيد غسبار مارتتر (أنغولا) (تكلم بالانكليزية):أود أن أبدأ بالإعراب عن ترحيبي بكل من اللورد أشدون والقاضي ميرون، وعن شكري لكل منهما على الإحاطة الإعلامية البالغة الأهمية والمغزى التي قدماها لنا صباح اليوم بشأن مسألة تتطور تطورا حسنا.

ونرحب بالتزام المجتمع الدولي، الذي كان عاملا حاسما في إحراز التقدم الملحوظ الذي أظهره التقرير المعروض علينا. فبفضل المجتمع الدولي، يتمتع شعب البوسنة والهرسك بفرصة تاريخية للتقدم صوب مجموعة رائدة من الدول تتمتع بمستوى ونوعية عالية نسبيا من الحياة.

وأثق، وكلنا نوافق على ذلك، بأن النهج ذا الشقين الذي أجمله التقرير المقدم إلى المجلس من اللورد أشدون هو الاستراتيجية المناسبة التي تؤدي بشعب البوسنة والهرسك إلى حقبة من دوام الحرية، والرفاه، والإصلاح الاقتصادي، استنادا إلى سيادة القانون. والواقع أن خارطة الطريق ستؤدي بشعب البوسنة والهرسك لنيل حرياته الأساسية، الحرية من الخوف ومن الاضطهاد الظالم، وحرية تطوير إمكانياته بالكامل، وحرية الانضمام إلى مجتمع من الناس متساوين أمام القانون وينعمون بفرص متكافئة، حرية احترام الاختلافات مع الآخرين بوصفها أساسا لثراء التفاعل الاجتماعي، والحرية المتمثلة في إدراك جميع دول الاتحاد أن وحدة القصد والجهد أمر جدير بالثناء، وحرية الشراكة على قدم المساواة في مجتمع الدول.

ويرى وفدي أنه ينبغي المضي دون كلل في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي وشعب البوسنة والهرسك إلى أن يتم الوفاء الكامل بالأهداف المتوسطة الأجل والطويلة الأجل، أي إقامة مجتمع حديث في البوسنة والهرسك. ويجب الاستمرار في استثمار المجتمع الدولي وفي الجهود التي يبذلها الشعب في البوسنة والهرسك، لأن النتيجة النهائية ستكون مجزية دون جدال.

وأود الآن أن أنتقل إلى مسألة الإصلاح القضائي. فقد أكد مجلس الأمن مجددا في قراره ١٥٠٣ (٢٠٠٣) الذي اتخذه في شهر آب/أغسطس الاستراتيجية المتوخاة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وهي تقضي بإكمال جميع التحقيقات بحلول نهاية ٢٠٠٤، وإتمام جميع محاكمات المرحلة الابتدائية بحلول نهاية ٢٠٠٨، وإتمام أنشطة المحكمة بحلول نهاية ٢٠١٠.

ولقد اعترف مجلس الأمن في مناسبات عديدة، بأن من المرجح أن تكون إحالة القضايا التي تشمل متهمين من مستوى أدنى إلى المحاكم الوطنية المختصة أفضل الطرق للعمل، حيث تسمح للمحكمة الجنائية الدولية بتحقيق أهدافها والتركيز على محاكمات الذين يتحملون مسؤولية أكبر عن جرائم تخضع لاختصاص المحكمة. إن محاكمات المتهمين من مستوى أدنى، أمام المحاكم الوطنية، من شأنها أن تساعد الناس على استعادة الهوية القومية المشتتة وتعزيز وعيهم بملكية إنفاذ القانون.

هذا الاجتماع يوفر فرصة طيبة لإعادة النظر في التحديات التي تواجهها المحكمة الجنائية الدولية، وأيضا استعداد المجتمع الدولي للمساهمة ، بالشكل المناسب، في تعزيز الأنظمة القضائية الوطنية والمحلية لدول يوغوسلافيا السابقة، حتى ييسر تنفيذ الاستراتيجية المتفق عليها الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية.

في الختام، نشجع الممثل السامي بقوة على الحفاظ على السياسات المتسقة المبينة في التقرير. وتعزيز حكم القانون، وبناء مؤسسات محلية، ووطنية، واتحادية، والأنظمة القضائية الفعالة وأنظمة إنفاذ القانون، والإدارة المدنية الحديثة، والإصلاحات الاقتصادية التي تعزز الحرية الاقتصادية والتنمية هي، في رأي وفد بلادي، وأعتقد في رأي كل الوفود، العناصر الأساسية لبناء مجتمع متسامح متعدد الأعراق به مؤسسات ديمقراطية عاملة قوية.

لقد شاركت وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، والاتحاد الأوروبي، والمجتمع الدولي في تنسيق الجهود المبذولة نحو ذلك المسعى. ويأمل وفد بلادي ويتوقع أن تصبح البوسنة والهرسك قصة نجاح أخرى في إعادة البناء في فترة ما بعد الحرب.

السيد بلنغا – إبوتو (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، أود أن أشكركم وأهنئكم على تنظيم هذا الاجتماع المكرس للبوسنة والهرسك. إنه يجيء في

أعقاب المناقشة الثرية الطويلة القوية التي أجريناها يومي ٢٤ و ٢٥ أيلول/سبتمبر بشأن العدالة وحكم القانون ودور الأمم المتحدة.

مناقشة اليوم توفر لنا الفرصة للتأمل - بعمق، حسبما آمل - في جهود المجتمع الدولي لاستعادة الظروف الطبيعية في البوسنة والهرسك. وسرنا أن نعلم من اللورد بادي أشدون هذا الصباح أن البوسنة والهرسك أول بلد بلقاني يفي اليوم بالشروط الضرورية اللازمة ليكون دولة قانون - الفصل بين السلطات، واستقلال القضاء، على وجه الخصوص. ونحن نرحب بهذا.

وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن تقدير وفد بلادي التام للورد أشدون، الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك. لقد اضطلع بعمل بارز. وأود أيضا أن أعرب عن التقدير للعمل الذي قام به القاضي تيودور ميرون، رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وأن أشكره على إحاطته الإعلامية المفصلة.

بعد أن استمعت إلى البيانات التي أدلى بها أعضاء بارزون، سأقتصر على تعليقات قليلة. لقد أبرز التقرير الذي قدمه اللورد أشدون تقدما هاما جديرا بالثناء أحرز في فترة قصيرة من الوقت نسبيا - تعزيز فرص العمل، وبناء هياكل أساسية اقتصادية وإدارية صالحة للبقاء، والأهم من ذلك، إنشاء دولة قانون في البوسنة والهرسك. وتلك الإنجازات تسهم إسهاما حاسما في تحسين الصورة السياسية الشاملة وفي ترشيد الأنظمة الأمنية والدفاعية للبلد، وأيضا في تطبيع علاقاته مع جيرانه. ولكل هذه الأسباب الجديرة بالتقدير، يود وفدي أن يؤكد من جديد ثقته في أنشطة الممثل السامي.

من نافلة القول أن تلك الأنشطة، حتى تكون دائمة وفعالة، يجب أن تقوم على أساس قانوني قوي، فبدونه ستظل كل جهودنا هشة.

يعلق وفدي أهمية كبرى على جانب العدالة. لقد تابعنا، باهتمام كبير، الملاحظات التي طرحها القاضي ميرون، والتعليقات الواردة في التقرير الذي قدمه اللورد أشدون بشأن الموضوع. واستراتيجية الإكمال بحلول ٢٠١٠، التي حددها قاضي المحكمة الجنائية الدولية في حزيران/يونيه ٢٠٠٢، وإمكانية إحالة بعض القضايا على القضاء الوطني، التي أيدها المجلس، هامة الآن أكثر من أي وقت مضى.

ونجاح عملية ''اللامحلية''، التي ستتطلب الإسراع بعمليات مختلفة، تعتمد، في رأي وفد بلادي، على ثلاثة شروط أساسية بالنسبة لنا. الشرط الأول، الالتزام المتزامن والجهود المستدامة من المجلس والمجتمع الدولي وكل الأطراف المعنية. الثاني هو تنفيذ المحكمة الكفء للاستراتيجية المحددة لضمان ذلك الإنجاز. والأخير هو الأداء المتناسق للدوائر الخاصة بجرائم الحرب.

ونحن مقتنعون بأن إصلاح النظام القضائي، وعلى وجه الخصوص إنشاء الدوائر الخاصة بجرائم الحرب، المسؤولة، في جملة أمور، عن تكملة عمل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، سييسر الإسهام بحلول للشواغل المتصلة باستراتيجية الإكمال.

ولبلوغ تلك الغاية، يرحب وفدي ببعض المبادرات: القيام، في إطار محكمة البوسنة والهرسك بإنشاء فرع للقضاء الجنائي، ودوائر لجرائم الحرب، وإدارة لجرائم الحرب في مكتب المدعي العام؛ تعديل القانون الذي يحدد مساق التدريب القضائي؛ وضع مدونة القانون الجنائي في البوسنة والهرسك يوم ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ ودخولها حيز النفاذ يوم ١ آذار/مارس ٢٠٠٣؛ بدء عمل قضاة جدد بمكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك، تعيين مدعين عامين مخصصين للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا؛ وإنشاء

القسم الخاص بمكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك للقضاة والمدعين العامين الدوليين؛ وإنشاء وحدة لمكافحة الجريمة والفساد. تلك عوامل هامة يرحب بها وفدي. كما نشيد بالتعاون الذي يلقاه النظام القضائي في البوسنة والهرسك من قبل العديد من المؤسسات.

وترى الكاميرون أن المعايير التي تحكم التعاون بين المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والدائرة الخاصة لجرائم الحرب يجب تحديدها بوضوح. وبينما يجري تحديد أسس عملية التحول من نظام قضائي محلي إلى نظام وطني، يسعدنا مع ذلك، أن نتلقى المزيد من المعلومات بهذا الشأن. كذلك، نود أن نعرف كيف يتم وضع الاستراتيجيات الرامية إلى التوفيق بين مستلزمات العدالة من جهة، ومتطلبات المصالحة الوطنية من جهة أخرى، خاصة فيما يتعلق بالمحاكم المحلية.

ختاما، يرجو وفدي أن يؤكد دعمه لطلب الممثل السامي للأمين العام، وكذلك رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، بتوفير الموارد الضرورية الكافية لتمكين التنفيذ الفعال لعملية تحويل القضاء المحلي إلى قضاء وطني، ولإعادة بناء البوسنة والهرسك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الولايات المتحدة.

أود أن أضم صوتي إلى الذين شكروا اللورد أشدون والقاضي ميرون على انضمامهما إلينا، وتفانيهما والتزامهما بالسلام في البوسنة والهرسك. إن اعتقال ومحاكمة الذين صدرت بحقهم لوائح اتهام بارتكاب جرائم حرب كان من أولويات الولايات المتحدة ومجلس الأمن. وقيام البوسنة والهرسك كدولة مستقرة ومزدهرة لا يمكن أن يتحقق إلا بعد أن يمثل المتهمون بارتكاب جرائم حرب أمام العدالة، وخاصة رادوفان كراديتش وراتكو ملاديتش. وينبغي أن يعلم هؤلاء وغيرهم من المتهمين أنهم لن يتمكنوا من الفرار إلى الأبد من طائلة المجتمع الدولي.

يجب ألا يكون هناك غموض لدى شعب جمهورية صربسكا في حقيقة أن نصفهم يعيشون دون خط الفقر. فالمستثمرون لن يوظفوا أموالهم في مكان لا يحترم فيه القانون، ولأن الشبكة الإجرامية الواسعة الداعمة لكراديتش، تستمر في السطو على الموارد التي تحتاج إليها السلطات المحلية لدفع معاشات التقاعد وخدمات الصحة والتعليم.

لقد قطعت الأطراف على نفسها في دايتون، قبل ثمانية أعوام، تعهدات علنية بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وبتسليم المتهمين بارتكاب جرائم حرب. وقد أوفى المجتمع الدولي بالتزاماته، بما في ذلك إقامة جمهورية صربسكا. وحان الوقت لأن تقوم جمهورية صربسكا بالوفاء بتعهداتها بموجب شروط دايتون وبالتزاماتها الهامة كجزء من المجتمع الأوروبي – الأطلسي.

وفي حين أن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا هي التي ستحاكم كراديتش وملاديتش وغيرهم من الموظفين الكبار المسؤولين عن جرائم الحرب في إطار ولاية تلك المحكمة، فمن المهم من أجل العدالة، أن تحال قضايا أخرى إلى هيئة قضائية وطنية مسؤولة في البوسنة والهرسك. ونحن نشيد بجهود مكتب الممثل السامي، والمجتمع الدولي وحكومة البوسنة والهرسك، في تأسيس قدرات محلية عبر إنشاء دائرة جرائم حرب في محكمة الدولة في البوسنة والهرسك. وهذا المشروع، كجزء من جهد إقليمي، ضروري لتعزيز سيادة القانون، وسوف يدعم أيضا استراتيجية الإكمال للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا. ونحث مكتب الممثل السامي والمحكمة والسلطات المحلية على تنقيح واستكمال الخطة – والبدء في التنفيذ – لإنشاء دائرة جرائم الحرب بدون تأخير.

والقرار ١٥٠٣ (٢٠٠٣) يشجع الدول الأعضاء على تأييد إنشاء دائرة جرائم الحرب.

والولايات المتحدة من جانبها على استعداد للدعم، بتوفير خبرة استشارية ومبلغ أقصاه ثلث تكاليف المشروع. ونشجع المانحين الآخرين وسلطات البوسنة والهرسك على أن تساعد في تحمل الأعباء المالية والفنية.

ونشيد بجهود الممثل السامي أشدون لاستهدافه الذين يوفرون الدعم المالي واللوجستي للمتهمين بارتكاب جرائم حرب. والولايات المتحدة استحدثت آليات خاصة بها لمنع السفر، وتجميد الممتلكات، ومنع الأنشطة المالية للأشخاص الذين يساعدون المتهمين بارتكاب جرائم حرب على الهروب من العدالة. والخطوات التي اتخذها الاتحاد الأوروبي من قبيل منع السفر، فعالة في الضغط على هؤلاء الأفراد، وهي تلقى الترحيب الحار من الولايات المتحدة. وتمشيا مع القرار ١٥٠٣ (٢٠٠٣) نحث بقوة جميع الدول على فرض تدابير مماثلة لتجميد الممتلكات وتقييد السفر بحق المتهمين الهاربين من العدالة وكذلك بحق الأفراد والجماعات التي تساعدهم في الفرار.

وقد ذكر اللورد أشدون التقدم الكبير الذي أحرزته لجنة إصلاح الدفاع، ولجنة الضريبة غير المباشرة ولجنة الاستخبارات. وتؤيد الولايات المتحدة بقوة عمل اللجان الثلاث، ونحث المؤسسات المختصة في البوسنة والهرسك على اعتماد وتنفيذ صيغ القوانين التي اقترحتها هذه اللجان بدون تأخير.

كذلك، نحث السلطات المختصة في البوسنة والهرسك على تسريع عملية الإصلاح الاقتصادي، خاصة فيما يتعلق بعملية الخصخصة وإعادة تشكيل الدين المحلي وتخفيف عبء الحكومة على الاقتصاد. والولايات المتحدة على استعداد لتوفير المساعدات الفنية والمالية لكي تقوم البوسنة والهرسك بتنفيذ هذه الإصلاحات، ونحث الدول الأخرى على أن تنظر في إمكانية تقديم مساعدات مماثلة.

أستأنف الآن مهامي كرئيس للمجلس.

أعطي الكلمة لممثل البوسنة والهرسك.

السيد كوسليوغيتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، أود في البداية أن أعرب عن تهانئنا الحارة لكم على توليكم الرئاسة، ونتمنى لكم كل توفيق في رئاسة المجلس لهذا الشهر. كما أشكركم على إتاحة الفرصة لي بأن أعلق على الإحاطتين الإعلاميتين للممثل السامي ورئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وأن أشارك أعضاء المجلس الموقرين ببعض وجهات نظر حكومتي بشأن الحالة في البوسنة والهرسك، ودور المجتمع الدولي في إعادة البناء في فترة ما بعد الحرب.

أود كذلك أن أشكر اللورد أشدون والقاضي ميرون على الإحاطتين الإعلاميتين الشاملتين، وأن أشكر الزملاء الموقرين على تعليقاتهم وملاحظاتهم.

لقد مضى عام منذ جرت الانتخابات المنظمة ذاتيا في البوسنة والهرسك وتولت السلطة حكومة جديدة. وقد تزامنت بداية الانتخابات مع وصول الممثل السامي الجديد في البوسنة والهرسك، السيد أشدون. وإن كان من السابق لأوانه إجراء تقييم لإنجازات الحكومة المنتخبة حديثا في البوسنة والهرسك وتفاعل المجتمع الدولي ممثلا باللورد أشدون، فإن بعض الاتجاهات – الإيجابية منها والسلبية – بدأت تظهر بوضوح.

لقد اتسم العام الماضي، كالأعوام التي سبقته، بالتقدم البطيء والحثيث في عملية التعمير في المرحلة الانتقالية بعد الحرب. لكن ما يميز هذا العام عن الأعوام التي سبقته هو المنهج النشيط الذي يعمل به الممثل السامي لأداء المهام التي وضعها نصب عينيه. إن برنامجه ”الوظائف والعدالة“ عبر

الإصلاح، الذي قدمه تقديما رائعا هنا وأيده هذا المحفل تأييدا واسعا في العام الماضي، وخطة التنفيذ التي وضعها مكتب الممثل السامي، أثبتا على أنهما استراتيجيتين مدروستين على نحو جيد.

لقد بدأ اللورد أشدون، كما فعل أسلافه، بفرض القوانين. ولاحقا، بعد أن قطع مرحلة من التقدم في ولايته أخذ عدد القوانين المفروضة بالتناقص، لأنه أشرك الهيئات البرلمانية للدولة في دفع عجلة الإصلاحات في مختلف المجالات التشريعية. وقد تركزت جهود الممثل السامي في عدة مجالات رئيسية؛ فركزت استراتيجيته على تقريب البوسنة والهرسك من الوحدة الأوروبية - الأطلسية عبر الوفاء بالشروط التي وضعتها منظمة حلف شمال الأطلسي حول الشراكة من أجل السلام، ودراسة الجدوى لاتفاقية الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي.

أما في المجال الاقتصادي، فقد اعتمدت حزمة ممتازة تضم ٥٠ من القوانين والقواعد لتشجيع المبادرات الفردية الخاصة، ولخلق البيئة الملائمة للاستثمارات الأجنبية المباشرة. وقد أجريت إصلاحات في خدمات الجمارك وأنظمة الضرائب والمداخيل، واعتمد قانون بشأن خدمة موظفي الدولة، وأعيد تنظيم هياكل الجيش، بحيث خطت البوسنة والهرسك خطوة نحو الشراكة من أجل السلام لمنظمة حلف شمال الأطلسي، ووضعت أسس خدمات الدولة للاستخبارات، وبدأت محكمة الدولة للبوسنة والهرسك بالعمل.

ومهما كانت النتائج مثيرة للإعجاب، بالنظر إلى الإطار الزمني، ما زالت عدة مجالات تنطوي على مشاكل في طريقة تناول المجتمع الدولي وممثله السامي لها.

أولا، تظل الحقيقة أنه، خلال السنوات الثلاث الماضية، انخفض عدد الذين صدرت بحقهم علنيا لوائح اتهام بارتكاب جرائم حرب ولم يقبض عليهم من ٢٠ إلى ١٧، وما زال اثنان من أكبر الفارين الشائنين، رادوفان كراديتش وراتكو ملاديتش، مختفيين عن الأنظار، بعد ثماني سنوات من توجيه التهمة إليهم. ونعتبر أن المسؤولية عن ذلك تقع على عاتق المجتمع الدولي وسلطات البوسنة والهرسك على حد سواء. ولقد تكرر مرارا أن المصالحة الوطنية في البوسنة والهرسك لن تتم ما لم تتم محاكمة جميع المتهمين بجرائم الحرب.

وثمة خطوة إيجابية تتمثل بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة العام الماضي عن طريق إنشاء دائرة خاصة لجرائم الحرب داخل محكمة الدولة في البوسنة والهرسك، وإن كانت هذه الدائرة بحاجة إلى تمويل. ويحدونا الأمل أن تكون البلدان المساهمة سخية خلال مؤتمر المانحين القادم في لاهاي في وقت لاحق من هذا الشهر.

ثانيا، إن عودة اللاجئين والأشخاص المشردين التي بينتها البيانات الإحصائية، يمكن أن تعتبر، بسهولة، أكبر نجاحات المجتمع الدولي الباهرة في البوسنة والهرسك فيما بعد الحرب. ومقارنة بالبيانات الإضافية الأخرى حول عودة الممتلكات، فإن الصورة تكاد أن تكون كاملة. ولكن، فيما يتعلق بعودة الأفراد إلى جمهورية صربسكا، ولا سيما مناطق سريبرينيتسا ونهر درينا، وبعض المناطق الأخرى في اتحاد البوسنة والهرسك، تبين أنها غير مستديمة. وبشكل عام، يجب أن يكون هناك المزيد من الدعم الاقتصادي للعائدين للبدء من جديد والمضي قدما في حياتهم.

وعلاوة على ذلك، فإن الأهمية القصوى لعملية الخصخصة لم تحض باهتمام كبير. ورغم أن مفهوم الخصخصة بالكامل تصوره المجتمع الدولي وتم وضعه للعمل من خلال المشاركة المباشرة لمكتب الممثل السامي، والمنظمات الدولية الأخرى وخبرائها، فإن نتائج ست

سنوات من التطبيق بعيدة عن أن تكون مقبولة، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالخصخصة على نطاق واسع للمشاريع التي تملكها الدولة ومشاريع ما يسمى بالقطاع الاستراتيجي.

إن الممثل السامي الحالي أعطى عملية الخصخصة دفعة جديدة، بتحسين الإطار القانوني للخصخصة، ولكن هذا لم يؤتي ثماره بعد. وفي ذات الوقت، فإن عبء المشاريع المملوكة للدولة، وهي في معظمها تعمل بشق الأنفس، ولكنها بقيت توظف قوة عمل مهمة، لا يزال يقع على كاهل السلطات المحلية. وإن القلاقل الاجتماعية والاحتجاجات، التي نشاهدها في شوارع البوسنة والهرسك بشكل يومي تقريبا، تعود جزئيا إلى عجز الخبراء الدوليين عن إيجاد نموذج وجيه لخصخصة المشاريع المملوكة للدولة، وجذب اهتمام المستثمرين الأجانب بإشراك رؤوس أموالهم في الاقتصاد البوسني، وبالتالي خلق فرص عمل جديدة للعاطلين عن العمل، الذين تشير الإحصائيات إلى أن عددهم بلغ ٤٠ في المائة من مجموع القوة العاملة.

وأخيرا وليس آخرا، وصلت إلى أثر المجتمع الدولي على قطاع المعلومات العام. إن مهمة خلق خدمة إعلامية عامة موضوعية وغير منحازة، بدلا من أن تكون قد اكتملت، فإنها انحدرت إلى أسفل قائمة الأولويات، وإن الدعم والمساعدة المعطاة لوسائل الإعلام المستقلة قد جفًّا.

أخاطب المجلس اليوم كممثل دائم لدولة البوسنة والهرسك التي لم تعد محط أنظار المجتمع الدولي كمنطقة متأزمة. فقد أصبحت دولة نموذجية في مرحلة انتقالية تشارك بنشاط في عمليات تثبيت الاستقرار في المنطقة وفي كافة أرجاء العالم. وتظل السلطات في البوسنة والهرسك ملتزمة بالإصلاحات، من أجل تهيئة الظروف للتغلب على عواقب الصراعات الأخيرة، وتكرس نفسها لاحترام حقوق الإنسان كافة للمواطنين الأفراد وللشعوب، وكذلك لتنوعهم الثقافي والديني وغيره.

وفي عملية انتساب البوسنة والهرسك للتكامل الأوروبي، اختتمت المناقشات مع المفوضية الأوروبية من فورها، في إطار دراسة الجدوى. وتدخل البوسنة والهرسك الآن مرحلة جديدة بثقة تامة، وهي على يقين من أن العملية التي شرعت بها ستؤدي إلى الوفاء بشروط الاتحاد الأوروبي والحصول على عضويته. وجاء هذا نتيجة لقرار السلطات في البوسنة والهرسك بالرد على التحديات الرئيسية، مثل محاربة الجريمة المنظمة والفساد؛ وتعزيز مؤسسات الدولة؛ وإجراء إصلاحات في النظام القانوني؛ وتنفيذ إصلاحات هيكلية؛ وخفض نسبة البطالة.

إن مسألة الأشخاص المفقودين مسألة حساسة على وجه الخصوص وصعبة بالنسبة للبوسنة والهرسك. ويتعين علينا بذل جهود إضافية، بمساعدة المجتمع الدولي، لإتاحة الفرصة، على الأقل، للعائلات المنكوبة لمعرفة مصير أحبائها، ماذا جرى لهم وأين دفنوا، والتعرف على رفاتهم ودفنهم بكرامة. وسيكون لذلك لا محالة أثر إيجابي على عملية المصالحة في البوسنة والهرسك.

في هذه المرحلة، تعلق السلطات في البوسنة والهرسك أهمية قصوى على الإصلاحات وتحديث النظام التعليمي في البوسنة والهرسك. وبالتوقيع على بروتوكول بولغونا مؤخرا، اتخذت البوسنة والهرسك التزاما أكيدا لبناء نظام تعليمي يلائم المعايير الأوروبية.

إن السلطات المنتخبة في البوسنة والهرسك على النحو الواجب جاهزة لتولي السيطرة وتحمل المسؤولية من أجل مستقبل البلد. إن الهدف النهائي للبوسنة والهرسك هو أن تصبح عضوا في الناتو والاتحاد الأوروبي، وأن تضع مصيرها في أيدي مواطنيها، في طريق اللاعودة صوب الاتحاد

الأوروبي، وفي ذلك الطريق سيكون الكثير من القوة في محرك مؤسساتها هي والقليل من القوة في عربة نقل الممثل السامي.

رغم كل الجهود الفردية وبلايين الدعم الأجنبي التي تدفقت على البلد منذ انتهاء الحرب، تظل البوسنة والهرسك من أفقر البلدان الأوروبية. والحرب، مع العلم إنها مدمرة، لا يمكن لومها على ذلك وحدها. فهيكل الدولة، الذي أوصى به اتفاق دايتون للسلام، بمستويات متعددة لسلطة تنفيذية وتشريعية، أسفرت عن صرف أكثر من ٦٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي على النفقات العامة، يتحدى جميع الإصلاحات الفردية ويهدد بأن يصبح غير قابل للحياة اقتصاديا. وفي العام الماضي، قال الممثل الخاص، إن دايتون كانت الأرض وليست السقف حتى يمكن البناء عليها. إلا أن الأرض أيضا بحاجة لأن تكون قوية ومستوية.

إن السلطات المنتخبة في البوسنة والهرسك وقد تبين لها ذلك، مستعدة لبدء عملية التفاوض الطويلة والمعقدة للإصلاح الدستوري، بهدف نهائي حدده بشكل واضح فخامة دراغان كوفيتش، رئيس هيئة رئاسة البوسنة والهرسك، في خطابه أمام الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة، عندما قال إن الدستور في البوسنة والهرسك ”وضع من أجل شعوبها ومن أجل كل مواطن“ (A/58/PV.15). وقد عقدنا العزم على تحقيق ذلك بأنفسنا، من خلال الحوار بين أصحاب المصلحة المحليين كافة، وبدعم من المجتمع الدولي.

إن المهمة الملقاة على عاتقنا قد تكون صعبة، ولكن يتعين علينا إنجازها، ولسبب واحد: إن الأطفال الذين كانوا يتفوهون بكلماتهم الأولى عندما وصل الممثل السامي للبوسنة والهرسك كبروا الآن. فهم بحاجة إلى رؤية تتعدى فترة الستة — أشهر التي يغطيها التقرير، وتتخطى ٢٠٠٤، وتتخطى السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أدعو ممثل إيطاليا إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد سباتافورا (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان أيضا البلدان المنضمة إلى الاتحاد الأوروبي، إستونيا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وقبرص، ولاتفيا، وليتوانيا، ومالطة، وهنغاريا، والبلدان المنتسبة بلغاريا، وتركيا، ورومانيا، وآيسلندا، بلد الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة العضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

بما أن هذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها تحت رئاستكم، اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي الرئيس، بمناسبة توليكم مهامكم وأود أن أعرب عن أفضل الأمنيات. وأود أن أعرب عن تهاني للرئيس السابق، الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، على مهمة أنجزها بامتياز.

إن الاتحاد الأوروبي يعلق أهمية قصوى على العمل الذي يقوم به الممثل السامي، اللورد أشدون، الذي نشكره على تقريره الشامل جدا والمنير والمركز. اللورد أشدون على صواب: فمن السهل نسبيا تغيير قطع الأجهزة، المؤسسات، ولكن من الصعب تغيير البرمجيات، أفكار الناس. هذا هو التحدي الكبير. ونشكر كذلك الرئيس ميرون على إحاطته الإعلامية.

إن الاتحاد الأوروبي، كما قلت، يؤيد بشكل كامل الأولويات التي حددها اللورد أشدون منذ وصوله إلى سراييفو، وهي قبل كل شيء تعزيز سيادة القانون ثم إزالة العقبات أمام نمو الأعمال التجارية وخلق الوظائف من خلال الإصلاح. ويؤيد الاتحاد الأوروبي بشكل خاص ”نهج اللجان“ في الإصلاح. ذلك الأسلوب كان قد بدأه مؤخرا

الممثل السامي وأدى إلى إنشاء لجان خاصة تتكون من ممثلين محليين تحت رئاسة دولية تتناول مسائل أساسية مثل سياسة الضرائب غير المباشرة والدفاع والاستخبارات.

وقد تم إحراز تقدم كبير مؤخرا في عملية الإصلاح خاصة في مجال القضاء والدفاع. لكن لا يزال أمامنا الكثير من العمل لتنشيط الاقتصاد وبناء هياكل الدولة المركزية. ولتحقيق ذلك تقع المسؤولية على عاتق السلطات المحلية التي يتعين أن يكون انخراطها في عملية الإصلاح واضحا وقاطعا. وإن تعاونها الكامل مع المجتمع الدولي بأسره أمر أساسي أيضا.

والاتحاد الأوروبي يؤيد الرسالة القاطعة الموجهة بقرار مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣) إلى الدول والأطراف في المنطقة حول الحاجة لتحسين وتكثيف التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وخاصة الجهود المبذولة لتقديم كاراديتش وملاديتش وغوتوفينا للمحكمة. وفي هذا الصدد يشير الاتحاد الأوروبي إلى التعهدات التي قطعتها دول المنطقة في مؤتمر القمة المعقود بين الاتحاد الأوروبي وغرب البلقان في تسالونيكي في حزيران/يونيه ٢٠٠٣ بأن تتعاون تعاونا كاملا مع المحكمة.

والاتحاد الأوروبي الذي اتخذ تدابير ضد التعاون بين الشبكات المحلية والمتهمين في المحكمة يستعرض هذه الإجراءات بشكل منتظم. كما يؤيد الاتحاد الأوروبي إنشاء دوائر قضائية وطنية لمحاكمة مجرمي الحرب وخاصة الجهود المشتركة بين اللورد أشدون، الممثل السامي، والمحكمة الجنائية لإقامة دائرة خاصة في محكمة الدولة في البوسنة والهرسك.

ويشارك الاتحاد الأوروبي مشاركة كاملة في عملية الإصلاح في البوسنة والهرسك. وقد أعيد التأكيد على المنظور الأوروبي لدول غرب البلقان من قبل رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوروبي في قمة تسالونيكي التي انعقدت في حزيران/يونيه الماضي. وهو يمثل قوة ضغط كبيرة على القادة البوسنيين لتكثيف جهودهم لإدخال وتنفيذ تلك الإصلاحات. وفي ذلك الصدد سيقدم الاتحاد الأوروبي دراسة جدوى لفتح المفاوضات على اتفاقية استقرار وانتماء في المستقبل القريب.

كما يشارك الاتحاد الأوروبي في الأمن عن طريق بعثة الشرطة التابعة للاتحاد. ويعتبر الدور الذي تؤديه بعثة الشرطة والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي، اللورد أشدون، لتنسيق جهود المجتمع الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة والتهريب دورا حاسما.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي اللورد أشدون الكلمة.

اللورد أشدون (تكلم بالانكليزية): إنني حريص جدا بالنسبة للتوقيت. لدي بعض التعليقات القليلة والموجزة ولكني أعتقد، بعد التشاور، أن من المناسب أن أطلب من زميلي برنارد فاسيير أن يرد على أسئلة محددة طُرحت خلال المناقشات.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي السيد فاسيير الكلمة.

السيد فاسيير(تكلم بالفرنسية): لدي تعليقان موجزان لتوضيح طبيعة الدعم الذي نحتاجه لتنفيذ المشروع المتعلق بإنشاء دائرة خاصة بمجرمي الحرب في سراييفو.

لقد أكد اللورد أشدون، الممثل السامي، والقاضي ميرون، رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، على أن هذا المشروع لن يحفل بالنجاح ما لم يتلق الدعم من المجتمع الدولي.

في هذا الصدد لدينا طلبان. الأول يتعلق باجتماع المانحين الذي سوف نعقده في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر في لاهاي. والميزانية الإجمالية التي نحتاجها هي ٣٠ مليون يورو لمدة خمس سنوات. ومن أجل البدء في المشروع فالأمثل لنا أن نحصل على ثلثي المبلغ أو ٢٠ مليون يورو. مع ذلك نستطيع البدء في إطلاق المشروع بمبلغ ١٥ مليون يورو. لكن في حال انخفض المبلغ إلى أقل من ١٥ مليون يورو، فإن المشروع لن يرى النور. لذلك نحتاج لدعم المجلس من أجل إقناع عواصم الدول الأعضاء بتحويل دعمها السياسي بالإجماع إلى تعهدات ملموسة في شكل أرقام في ذلك المؤتمر حتى نستطيع الوصول إلى حدود ١٥ مليون أو إلى ٢٠ مليون يورو إذا كان ذلك ممكنا.

التعليق الثاني هو طلب يتعلق بأهمية عدد القضايا التي سيتم النظر فيها في سراييفو والتي ستأتي إما من دوائر المحكمة - والواقع أن الاتفاقات التي وقّعنا عليها أنا وكلود جوردا نصت على إحالة ١٥ متهما من الدوائر - أو من مكتب المدعي العام من بين ٥٠ قضية يتم النظر فيها الآن.

ومع أخذ هذه الظروف في الاعتبار نريد من المجلس إقناع أعضاء الأمم المتحدة بأن يقدموا لدائرة جرائم الحرب في سراييفو نفس الدعم الذي يقدمونه للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بالنسبة لاحتجاز الأشخاص قيد المحاكمة والمشاركة في برامج حماية الشهود.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي اللورد أشدون الكلمة.

اللورد أشدون (تكلم بالانكليزية): أرجو أن يكون أعضاء المجلس قد وجدوا ذلك مساعدا ومفيدا. أعرف أن الوقت متأخر ولا أريد أن أحجز الممثلين هنا، ولذلك سأجعل ملاحظاتي مختصرة جدا.

أشعر بامتنان شديد للمساندة التي تلقيناها من المجلس. إنها هبة كبيرة جدا لنا، وإنني، صدقوني، أشعر بغاية الامتنان لهذا الدعم السخي.

اسمحوا لي أن أشكر باكستان والصين على طرح نقطة كنت أرغب أن أطرحها - إن ذلك الدعم لا يذهب إليَّ شخصيا أو إلى زملائي في المجتمع الدولي، وإنما، كما قال ممثلا باكستان والصين، إلى شعب البوسنة والهرسك. أنا خادم للمجلس ولكنني أيضا خادم لشعب البوسنة والهرسك، وأشعر بسعادة غامرة عندما أسجل أن الأبطال الحقيقيين في حفظ السلام هذا هم الناس العاديون في البوسنة والهرسك، الذين تحملوا آلامهم الرهيبة بكرامة، بل يجب أن أقول تحملوها ببسالة. والمرء عندما يشاهدهم يبنون حيواتهم وديارهم في المجتمعات الممزقة سيدرك أن الأبطال الحقيقيين في هذه العملية، رغم أن المجتمع الدولي يكاد يبلغ النجاح المنشود، إنما هم الناس العاديون الموقرون أبناء البوسنة والهرسك.

وتساءل ممثل باكستان عما إذا كان بمقدورنا أن نرمم اللوحة المزخرفة التي مزقتها الحرب. من الحقائق المحزنة للحروب الطائفية أن المناطق تصبح بعد الاقتتال مطهرة طائفيا. وإحدى أقدم ذكريات طفولتي، عندما كنت في الخامسة، كانت المرور بالسيارة عبر ما أصبح الآن باكستان، بعد أن غادرت أسرتي شبه القارة الهندية بعد ٢٠٠ سنة. وما زلت أتذكر، في أعماق مخيلتي، ما ظل يعذبني في الكوابيس التي أقضت مضجعي كطفل - محطة كاملة مغطاة بأجساد مبتورة أطرافها لأناس قُتلوا لا لسبب سوى لانتمائهم إلى ديانة مخالفة.

وكوني أيرلنديا منحدرا من أصول مختلطة - بروتستانتي وكاثوليكي - وكجندي حارب في حملات ضد الحروب الطائفية والتطهير العرقي في شتى أرجاء المعمورة،

وكشخص أنيطت به الآن هذه المهمة، أتفهم بشكل تام صعوبة ترميم لوحة التسامح الطائفي بعد حدث كهذا.

ولكنكم لو كنتم معي قبل أسبوعين لدى افتتاح سريبنيتسه - بوتوكاري، وشاهدتم ٠٠٠ ٢٠ مسلم - بوسنيين - يدفنون أول ٠٠٠ ١ من ٠٠٠ ٧ قتيل من جلجثة سريبنيتسه بحضور شرطة صرب من جمهورية صربسكا، وسط منطقة أغلبيتها صرب، وشاهدتم كل المراسيم تتم بوقار من كلا الطرفين، وبسلام مطلق، لآمنتم، على ما أعتقد، بأنه لئن ظلت مناطق معينة من البوسنة لم تستعد زخرفتها الطائفية قبل الحرب، فإن الأمة بأسرها ستظل أمة متعددة الطوائف والأعراق - وهو ما أعتقد أن من المحزن أنه لا يمكن أن يقال عن البلدان الأخرى المنبثقة عن يوغوسلافيا السابقة بعد الحرب. وأعتقد أن تلك السجايا الأساسية ستدوم، وإن ذلك يعزى بالدرجة الأولى إلى البسالة غير العادية للشعب.

وممثلو المملكة المتحدة والمكسيك وبلغاريا كانوا على حق تماما، إذ سيعرف المجلس متى نجحنا، لأنني لن أكون هنا بعد الآن لكي أرفع إليه التقارير. ومهمتي هي أن أنهي مهمتي، وكلما ازددت اقترابا من ذلك، سأعتبره نجاحا. وأكتفي بالقول: إذ يقترب موعد الذكرى السنوية العاشرة لتوقيع اتفاقات دايتون، ينبغي ألا تكون تلك اللحظة بعيدة تماما.

أما بالنسبة للاختلال الوظيفي الذي أشار إليه ممثلو ألمانيا وغينيا والمملكة المتحدة، فإنه يمثل إحدى مهامنا الجسام في العام القادم. ولا بد لي من القول عن الحكومة الحالية إنني لا ألمس أي نوايا سيئة أو افتقار إلى العزم أو عدم الإخلاص فيما يتعلق بالإصلاح. إلاَّ أن هناك حالة من الاختلال الوظيفي المفرط في بعض مؤسسات البوسنة والهرسك، وبعض مظاهرها موروث من دايتون. فمن الصعوبة بمكان أن تكون رئيسا للوزراء في بلد ما وأنت لا تستطيع اختيار وزير واحد. إنهم لا يدينون لك بأي ولاء؛ فولاؤهم للحزب فقط؛ وأنت لا تستطيع أن تصرفهم من الخدمة وأن تتخذ القرارات الصعبة التي يجب أن تتخذها إزاء بعض المشاكل التي تواجهها البوسنة والهرسك.

ومع ذلك، أعتقد أنه لا بد من بذل مزيد من الجهد لزيادة كفاءة مؤسسات البوسنة والهرسك، في القمة وفي كل مستوى أدنى. وأعتقد أن ممثلي فرنسا والمملكة المتحدة وأنغولا على حق تماما، فالحكم الآن بالتنفيذ، وليس بالكلام. ومن الشعارات التي أرددها أنني لا أحكم على الناس بما يقولون، ولكن بما يفعلون.

وفي هذا الصدد، تساءل ممثل إسبانيا متى سننضم إلى الشراكة من أجل السلام. لقد اتفقت أنا ورئيس الوزراء تيرزيتش على أنه، فيما يتعلق بتوصيات لجنة الإصلاح الدفاعي، التي أحالتها الحكومة إلى البرلمان، فإن هدفنا - وهو هدف من الصعب جدا تحقيقه - يتمثل في إجازة التشريع في برلمان البوسنة والهرسك بحلول الاجتماع التالي لمجلس شمال الأطلسي، الذي يحين موعده في ١٧ كانون الأول/ديسمبر. فإذا أجيز التشريع بحلول هذا التاريخ، تكون البوسنة والهرسك عندئذ قد أوفت بما يعتبره الكثيرون الموعد النهائي المستحيل لتلبية شروط العضوية في الشراكة من أجل السلام خلال هذا العام. وعندئذ، ستكون البوسنة قد جعلت نفسها مرشحا مؤهلا للانضمام إلى الشراكة من أجل السلام، وسيكون الأمر رهنا بمجلس شمال الأطلسي في تحديد متى يتم ذلك. وقد يقرر ذلك المجلس حينئذ أنه بعد أن تم سن التشريع، سيكون من الضروري أن يتحقق التنفيذ. إلا أنني آمل ألا يستغرق ذلك وقتا طويلا. لقد وضع ذلك المجلس حاجزا مرتفعا جدا، لكن البوسنة والهرسك تَخَطَّته. ومن المهم الآن أن يُعترف بالحقيقة، وآمل أن يتم ذلك.

وقد أشار ممثلو الجمهورية العربية السورية والكاميرون وشيلي إلى مسألة اللاجئين، وهم مُحِقّون بذلك تماما. في ١ كانون الثاني/يناير، سينقل المجتمع الدولي إلى السلطات البوسنية ما يمكن أن توصف بأنها أصعب مهمة على الإطلاق، ألا وهي عودة اللاجئين. وفي هذا الصدد، كان هناك نجاح ملحوظ، فقد عاد مليون شخص إلى ديارهم. ولأول مرة في التاريخ، يترجم الحق الإنساني النظري للاجئين في العودة إلى ديارهم بعد الحرب إلى واقع عملي؛ لقد أصبحت تلك الكفاءة علما على البوسنة والهرسك. وستكون كارثة إن لم يُدعم ذلك النجاح بالموارد التي تكفل مواصلة المهمة واستكمالها بأيدي البوسنيين. ولهذا السبب، توجهنا أنا ووزير حقوق الإنسان واللاجئين مرساد كيبو، إلى جنيف للتباحث مع جميع الممثلين الرئيسيين هناك ومناشدتهم بالعمل على استمرار تدفق تلك الموارد.

أما بالنسبة للمِلكية - التي أشار إليها ممثلو ألمانيا وفرنسا وروسيا وإيطاليا، والأخيرة تكلمت باسم الاتحاد الأوروبي - فمردها إلى حقيقة أنني لا أستطيع استخدام السلطات المنوطة بموجب اتفاق بون بشكل مكثف إن أريد إدماج البوسنة والهرسك في أوروبا. فذلك يأتي بعكس المراد، فإن استخدمت سلطات بون، ستكون البوسنة والهرسك تلقائيا غير مؤهلة للاندماج في أوروبا. ولهذا، أود القول- وهي النقطة التي أثارتها رئاسة الاتحاد الأوروبي - إن مستقبل البوسنة والهرسك يكمن أكثر فأكثر في غضون العامين المقبلين في أيدي حكومتها ذاتها وشعبها ذاته، وليس في أيدي الممثل السامي. واجتذاب المؤسسات الأورو - أطلسية للبوسنة والهرسك أكثر أهمية بالنسبة لها الآن من ملاحقة السلطات المخولة بموجب اتفاق بون.

تساءلت اسبانيا متى وكيف تفسح منظمة حلف شمال الأطلسي المجال لقيادة الاتحاد الأوروبي. وأخشى أن يكون إعلان ذلك أكبر مما يؤهلني له مركزي الوظيفي، فهذا الأمر يقرره المجتمع الدولي. ولكن، بوصفي شخصا يعتبر نفسه أوروبيا - أطلسيا غيورا، فإنني لا أرى ثمة تناقض - وأعتقد أن على أوروبا أن تتولى زمام القيادة بشكل أكبر، شريطة أن يتم ذلك بطريقة سليمة تطمئن شعب البوسنة والهرسك إلى أن أمنه سيعالج على النحو الواجب، والأهم أن يسمح ذلك باقتناع أطراف ثالثة أخرى - وخاصة الولايات المتحدة وكندا - بأن لها دورا في هذه العملية. وأعتقد أنه ينبغي أن يحدث ذلك عاجلا أو آجلا.

النقطة الأخيرة هي طمأنة ممثل الاتحاد الروسي إلى أن رأي حكومة بلاده هو رأيي شخصيا. وسلطاتي تتوقف عند حد دايتون؛ ولا يمكن أن تذهب أبعد من ذلك. وهذا هو الأساس القانوني وحدود سلطاتي. فإن أرادت البوسنة والهرسك تعديل اتفاقات دايتون، لا يمكنها أن تفعل ذلك إلا من خلال شعبها ذاته، وعن طريق عملية توافق آراء. هذه كانت سياستي، وستبقى كذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر اللورد أشدون على التعليقات التي أدلى بها، وأشكره وفريق موظفيه، وكذلك القاضي ميرون وفريق معاونيه على حضورهم في المجلس مرة أخرى صباح هذا اليوم.

هل يود القاضي ميرون أن يدلي بأي تعقيب آخر؟

القاضي ميرون (تكلم بالانكليزية): كلا، يا سيدي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لا يوجد أي متكلمين آخرين مسجلين في قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.